

أهمية القوة الناعمة في بناء نظام أمني إقليمي لإدارة الصراعات

محور "الجزائر-إفريقيا": دراسة تحليلية

Soft Power's importance in Building a Regional Security System for Conflict Management The "Algeria-Africa" Axis: An Analytical Study



د. جمال بوازدية¹

¹ جامعة الجزائر (03)، (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

bouazdia.djamel@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/06/04

تاريخ القبول: 2024/12/20

تاريخ الارسال: 2024/10/13

ملخص: ما شهدته الساحة الدولية من اضطرابات بعد نهاية الحرب الباردة ليس بالحدث المفاجئ خاصة وأن الصراعات الأيديولوجية التي عاشتها دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أعادت فتح النقاش حول مفهومة الأمن ومعضلة القوة بصياغات مختلفة عن سياقها التقليدي المتمثل بالقوة العسكرية للبحث عن بدائل لإرساء السلام، لكن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية فرضت القوة العسكرية الخيار المتقدم على بقية الخيارات الأخرى لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع وهذا ما دفع بدوره إلى دخول فواعل جدد (الجماعات الإرهابية) كمعادلة جديدة على مستوى العلاقات الدولية، أين توسعت دائرة التهديدات الجديدة اللاتماثلية (تجارة المخدرات الجريمة المنظمة، انتشار الإرهاب الدولي، انتشار الأوبئة والأمراض، انتشار الفقر والتلوث البيئي، النزاعات المسلحة.. إلخ)، مما أحدث عطب في عملية تحقيق السلم والأمن العالميين.

الكلمات مفتاحية: الجوار الإقليمي، العمق الاستراتيجي، التهديدات الأمنية، الفشل الدولي.

Abstract: The turmoil witnessed by the international arena after the end of the Cold War is not a surprising event, especially since the ideological conflicts experienced by Eastern European countries after the collapse of the Soviet Union reopened the debate on the concept of security and the dilemma of power, in contrast to military power, in order to search for alternatives to establish peace. But the Western countries, led by the United States of America, imposed military force on the rest of the other options to achieve the greatest possible benefits, which led to the emergence of new actors (terrorist groups), where the circle of new asymmetric threats expanded (drug trafficking, organized crime, international terrorism, epidemics and diseases, poverty and environmental pollution, armed conflicts, etc.), which caused a breakdown in the process of achieving global peace and security.

Keywords: regional neighbourhood, strategic depth, security threats, state failure.

.مقدمة:

المتفق عليه لدى جمهور الباحثين والمفكرين في حقل الدراسات الاستراتيجية والامنية أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي ما زالت أثارها السلبية راسخة في الازدهان لغاية اليوم من جراء الخسائر البشرية والمادية الهائلة بالإضافة إلى تحطيم البني التحتية للدول وبعد نهاية الحرب الباردة التي كادت أن تشعل فتيل حرب نووية بين الكتلة الشرقية والغربية ومع انتهاء موجة الصراع وانتفاء كل أوجه التهديد، كان من الطبيعي أن ينعم المجتمع الدولي بالسلم والامان في ظل دولة عالمية "أو" دولة قانون دولي" المستوحاة من فكرة كانت، التي هتف بها المجتمع المدني والجمعيات الحقوقية وناد بها المفكرين.

لكن هذا لم يحصل لان المتغيرات التي واكبت الحرب الباردة، احدثت سبتمبر 2001 (نور، 2013، الصفحات 101-102) وما بعدها جاءت بمصادر تهديد، فكانت هناك الحاجة لتوسيع منظور الأمن ليشمل طبيعة مصادر التهديد الجديدة، وهنا تدخلت القوة الفاعلة المسيطرة على القرار الدولي واستغلت هذه الفرصة من اجل إحياء المواجهة من جديد في الساحة الدولية، فحولت مفهوم الأمن من مواجهة الأعداء إلى مواجهة التهديد وربطت هذا المفهوم بما أسمته بالمد الاسلامي الذي جعلوا منه عدو وهمي ووضعه في خانة المصدر الرئيسي للإرهاب ورغم قناعتهم أن القوة الصلبة لا تجدي نفعا مع هذه الحالة، إلا انهم جسدوا فكرتهم وتمت المواجهة الميدانية من خلال تفعيل القوة الصلبة (العسكرية) في كل من أفغانستان، العراق، ثم توسعت عمليات التدخل لتشمل عدة دول بتوظيف مصطلحات جديدة (التدخل الانساني) تحت عدة شعارات وعناوين، لكن ما سجل من مآسي وصدّات وأحزان، اثبت للمجتمع الدولي، أن التدخل كان مصلي وليس بهدف الامن الانساني.

بسط النظام الدولي الجديد القائم على أساس توسيع مفاهيم العولمة والليبرالية وفرض منطق الهيمنة الأمريكية على العالم، عطل كل حلقات النقاش الرسمي أو الاكاديمي من اجل وضع مفهوم واضح وصريح للأمن، اكثر من ذلك تم تشجيع كل من يؤيد هذه النظام إلى العمل في هذا الاتجاه وتعزيزه بمفاهيم جديدة، فظهرت نظرية الفوضى والفكر الاستراتيجي المبنية على مبدأ قد من بعيد والتي اسمها الخبير الامريكي ستيفن مان، نظرية الفوضى التي انتجت بدورها نظرية الفوضى الخلاقة (موقع فكر، بلا تاريخ) لصاحبتها كوندوليزا رايس والتي روجت لمبدأ من ليس منا فهو ضدنا ومن هنا بدأ تطبيق نهج تفعيل القوة الصلبة أين كان موضع النزاع والتي أصبحت فيما بعد جوهر ومضمون النظام الدولي حسب ما عبر عنه إحدى اقطاب المدرسة الواقعية الجديدة كينيت والتز (Tabarcia, 2009).

المفارقة، أن القوى الكبرى وإن أدركت جيداً أن الادوات الخاصة للقوة الناعمة سواء على مستوى توظيفها، أو على مستوى النتائج المتحققة (إزمة صواريخ كوبا، الاتفاق حول الازمة النووية الايرانية والكورية وكذا الازمات الإنسانية كالتوقيع العالمي في فرنسا على اتفاقية المناخ سنة 2015)، كان من المفروض ان تسهل عملية حلها محل القوة الصلبة في العلاقات الدولية وتواصل مهامها الهادفة

لتحقيق الأمن الجماعي، بمنأى عن تدخلاتها العسكرية، كما أكدته الكثير من المنظرين على غرار ريتشارد لي ارميتاج وجوزيف ناي (ناي، 2016)، لكن الجناح الراديكالي في المدرسة الواقعية الذين يعتبرون السياسة الدولية مجال للصراع وان المصلحة والقوة ركينتان لا يمكن التنازل عنه، جندوا كل قدراتهم السياسية، الفكرية، الأكاديمية، الإعلامية والأمنية لتغيب القوة الناعمة من حقل العلاقات الدولية. هذه الوضعية أو ما يعتبرها الكثير من المحللين بفصل من فصول المسرحية الكبرى (لعبة الأمم وصراع المصالح)¹ أبطلت كل الجهود للاتفاق على إصلاح القواعد الحالية للنظام الدولي المفروض، حتى أصبح العالم يشهد إزمة اضطراب وتشابك في تفاعلاته الدولية، لأن الدول الكبرى حددت مناطق وما يجري فيها من حروب مباشرة أو بالوكالة وتحت مسميات متعددة، شاهدة على عدم جدوى الحلول السلمية (white house, s.d.).

من بين ضحايا هذه اللعبة أو المؤامرة (إفريقيا) التي حولت إلى مخبر للمنافسة بين الدول الكبرى لصيانة المصالح الاستراتيجية المادية المتمثلة في استنزاف خيرات الشعوب وفتح جبهة جديدة لمواجهة النفوذ الصيني المتنامي الهادف إلى تطوير العلاقات الإستراتيجية وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري (سالم، 2021)، كما تحولت القارة إلى حاضنة لقواعد عسكرية لأكثر من جنسية (Aline, 2019, p. 10)، والقاعدة الخلفية للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة. النتيجة أن دول المنطقة أصبحت تعيش حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار الداخلي من جراء الحروب الأهلية، الإرهاب، الأمراض، الفقر، التفاوت الطبقي، أزمة السلطة والشرعية، عدم نجاعة مخططات التنمية، الهجرة الغير شرعية.

الجزائر وبحكم موقعها الجغرافي أصبحت معنية أكثر من غيرها بما يشهده جوارها الإقليمي من تصعيد، حتى وإن كان خارج حدودها، إلا أنها تسعى جاهدة باستمرار لاحتواء الأزمات المتفجرة بدول الجوار الإفريقي لتفادي انتقالها إلى المجال الداخلي، خاصة وأنها ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع 32 دولة. لذا أعادت طرح القوة الناعمة كإحدى الأدوات البديلة والأكثر عقلانية وجاذبية وقبولا، من أجل، إرساء القواعد السلمية المطلوبة في فض النزاعات الداخلية من جهة، وإثبات أن التدخلات الخارجية تبقى السبب الرئيسي في تأجيج الصراعات عبر أذرع عميلة (رؤساء دول، أحزاب أو جماعات متطرفة) وبالتالي إعاقه حالة الهدوء والسلام من جهة ثانية.

ومع ما تواجهه الجزائر من تحديات في بيئتها الخارجية، فإن حتمية التكيف وإن أجبرت صانع القرار للاستجابة بفعالية أكثر لمواكبة التطورات الإقليمية والدولية الراهنة، فإنها لم تمنع الاستمرار في انتهاج السلمية في إستخدام الدبلوماسية وغيرها من الأدوات الناعمة في سياستها الخارجية، للعب دوراً محورياً

¹ يقول الخبير في العلاقات الروسية -الأميركية أندريه أونتيفوف إن الحرب الباردة القديمة لم تتوقف، وإنما مرت بمرحلة من الجمود، بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي وهيمنة الولايات المتحدة عالمياً. وأن «روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي كانت منفتحة على الغرب وأعلنت انتهاء الحرب الباردة، وتوقعت في المقابل أن تكون شريكاً نذاً ومقبولاً لدى الغرب، ولكن سرعان ما تبين لها أن الغرب كان ينوي احتواءها. وهي دولة قوية تمتلك ثروات هائلة ولاعب أساسي على الساحة الدولية، بالتالي لم تعد تقبل بسياسة القطب الواحد، وباستحواذ الولايات المتحدة على القرار الدولي.

للدفاع لتحقيق حالة الاستقرار في جوارها الإقليمي من خلال توفير أجواء الحوار الأمني بين الأطراف المعنية لتقليل كلفة الصراعات اللامتناهية وبالتالي فتح الأبواب للمبادرات الإنمائية بما يستجيب لمتطلبات بناء نظام الأمن الإقليمي.

في الأخير، نشير أن حفظ السلم والامن في عمقنا الاستراتيجي يبقين من أهم الرهانات التي لن تتأخر الجزائر من أجل تحقيقهما سواء في إطار التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف مع المنظمات الدولية والإقليمية (هيئة الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، الجامعة العربية، المغرب العربي)، وكذا الدول الفاعلة في الساحة الدولية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال الدراسة إلى تقديم إطار مفاهيمي لمعالجة أهم النقاط التي تقربنا من قبول القوة الناعمة سواء من ناحية الأدوات والوسائل والخصائص مقارنة بالقوة الصلبة. كما يمكن إعطاء نظرة وافية من خلال تحليل وتقييم الكيفيات وطرق توظيف أدوات القوة الناعمة الجزائرية لتحقيق مقاربتها الجديدة في ظل المتغيرات الجديدة في المنطقة. في الأخير، يمكن معرفة هل تحققت أهداف السياسة الخارجية الجزائرية الرامية إلى بناء نظام أمني في مفاصله الإقليمية من خلال فرض حلول للنزاعات سلميا وذلك في قراءة للأثار المترتبة أو المسجلة.

أهمية الدراسة:

على ضوء الحقيقة التي توصل لها الفكر الإنساني أن القوة الصلبة بشقيها التقليدي والاستراتيجي وما يترتب على ذلك من دمار وسفك دماء، يفرض البحث على بدائل، إذا أهمية الدراسة تكمن في توضيح أن أهداف الدولة الداخلية (الحفاظ على سيادتها) وخارجيا (الحفاظ على مصالحها)، يمكن ان يتحقق دون تفعيل القوة الصلبة وذلك بتوظيف القوة الناعمة التي تتميز بمرونة استغلال وسائلها دون إقصاء، كما ان النتائج المترتبة عنها تفوق في أهميتها نتائج استخدام القوة الصلبة.

الاشكالية:

تركز هذه الدراسة على مناقشة موضوع القوة الناعمة التي دعت إليه الاتجاهات الفكرية كخيار بديل عن القوة الصلبة (القوة العسكرية) التي كانت من أثارها زعزعة العديد من دول ناهيك عن الخسائر المادية والبشرية المسجلة عبر التاريخ في العديد من مناطق العالم، لتبقى مسألة اختيار أدوات ووسائل هذه القوة والنتائج المترتبة على استخدامها من صلاحية الدولة أو الهيئة المكلفة بحل النزاع، أما مشكلة الدراسة فتتناول البحث حول قدرة الجزائر في تفعيل هذه القوة لمواجهة الازمات إقليميا. وعليه نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن للجزائر التغلب على الصعوبات والضغوطات التي تفرضها قوى غربية في منطقة إفريقيا وتجسد مقاربتها المتضمنة بناء نظام إقليمي بالاعتماد على القوة اللينة؟

فرضية الدراسة:

تعالج الدراسة فرضية ان المتغيرات المفروضة في الساحل الافريقي والمنطقة العربية وان دفعت الجزائر للتحويل في مواقفها الخارجية فهذا لا يمنعها من إعادة التوقيع من خلال الثبات بمبادئها على غرار الاحتفاظ بالدور وفاعلية القوة الناعمة في حل الصراعات اين كانت طبيعتها وهو ما يعد من أبرز وأهم الأسباب التي أدت إلى إحداث التغيير في بعض دول المنطقة.

صحة هذه الفرضية تكمن في الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي القوة الناعمة؟

-ما هي مقومات وقدرات القوة الناعمة الجزائرية؟

-هل الأدوات والوسائل المستعملة كفيلة بتحقيق أهداف المقاربة المطروحة؟

-هل أدوات القوة الناعمة الجزائرية الحالية إحداث تغييرات في المنطقة كما أحدثته الدور الذي كانت تؤديه القوة الناعمة سابقا في المنطقة؟

منهج الدراسة:

نظرا لصعوبة تفسير سلوكيات الدول في العلاقات الدولية كونها محكومة بأبعاد متغيرة في بيئتها الداخلية والخارجية بالإضافة إلى الأبعاد الذاتية لصانع القرار، ومادام البحث العلمي يفرض على الباحث أن يكون منهجيا في الطرح، فإننا اعتمدنا على عدة مناهج علمية:

-المنهج الوصفي التحليل: من اجل تحقيق تفسير بطريقة دقيقة لكل الأبعاد المتصلة بالموضوع مع تحديد كل الظواهر المبحوث عنها وكذا جمع المعطيات التي يمكن من خلالها الانتقال من الفهم البسيط إلى المستوى المركب، وهذا ما سيسمح لنا بوصف حقيقي لكل مكونات القوة الناعمة بغية الوصول إلى نتائج وتكميلها بمجموعة من النتائج.

-منهج دراسة الحالة: وفيه سيتم التركيز على المعاينة للحالة المدروسة بطريقة وافية من خلال المعطيات المتوفرة والدالة على كل المتغيرات المرتبطة بالحالة المدروسة، ومنها سيتم تسليط الضوء على المقاربة وتحليل كل الخطط والبرامج المصاغة من طرف الدولة لتنفيذها في إطار الأهداف الشاملة للمقاربة أو الأهداف الجزئية المتضمنة النظام الإقليمي.

-منهج التحليل النظري: في تقديرنا فإن ما جاء به (ديفيد أستن ومورتن كابلان) بخصوص هذا المنهج يليق ان يكون طريقة فعالة لدراسة مثل هذه المواضيع، لان المدخلات المتضمنة كل المعطيات النظرية والعملية تتوافق مع وسط نظامي للتحليل مما يساعد للوصول إلى نتائج (مخرجات) مقبولة من الناحية العلمية.

-المنهج المقارن: لتوضيح أكثر الفروق العملية والنقاشات الفكرية والأكاديمية حول القوة الناعمة والقوة الصلبة خاصة في الفترة الأخيرة (نهاية الحرب الباردة) والاثار المترتبة عنهما سواء سلبا أو إيجابا، إرتينا توظيف هذا المنهج متبوع دائما بعملية تحليل لكل المتغيرات.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: 2011 السنة التي كانت بمثابة بداية الازمات الأمنية في الجوار القريب للجزائر سواء في الساحل الافريقي أو دول المغرب العربي لغاية كتابة هذه السطور.

الحدود المكانية: إفريقيا عامة والساحل خاصة.

المحور الأول: الاطار النظري والمفاهيمي

في المعاجم العربية تقرأ القوة على أساس انها نقيض للضعف، وتعني القدرة والممكنة والاستطاعة والتأثير، ويطلق عليها في اللغة الإنكليزية بكلمة Power المأخوذة من كلمة Pouvoir الفرنسية ذات الأصول اللاتينية (مداني، 2014، الصفحات 365-367)، وبذلك

فهي المقياس الذي يفسر مدى قدرة الدولة لحماية سيادتها ومصالحها الداخلية والخارجية في عالم تسعى فيه جميع الدول للهيمنة والتأثير في جميع أرجاء العالم وان كانت بدرجات متفاوتة بالنظر الى قدراتها الكبيرة، وهنا تتجلى فاعلية الدبلوماسية كأداة ناعمة في حسن توظيفها لهذه القوة بشكل يحقق الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية الوصول اليها.

من هذا المنطلق، يرى الخبراء في تحليل السياسات الدولية بأن التطورات التي تشهدها طبيعة النظام العالمي الحالي سواء من حيث ممارسات الفواعل أو المؤسسات الدولية لفتت الانتباه من حيث استعمال مفهوم القوة الناعمة بشكل واسع رغم حداثها ومع انتشار استخداماتها التي تكاد ان تشمل كل الميادين والأدوات التي كانت حكرًا على القوة الصلبة، زادت أهميتها العلمية والعملية، وهو ما تبدو الحاجة إليه لزيادة الاجتهادات للبحث أكثر في مفهومها وتحليل أبعادها الاساسية (حمدان، 2013، صفحة 3).

التأصيل النظري لمفهوم القوة الناعمة

من الناحية التاريخية، يمكن القول أن الاهتمام بمفهوم القوة بدأ مع الفكر السياسي الاغريقي الذي كان يرى أن مؤشر القوة الذي يسمح للدولة بإثبات قدرتها في محيطها الخارجي، لا يمكن تحقيقه الا من خلال التوافق بين السياسة الداخلية والخارجية ونظام الحكم، ومن أهم الآراء، نذكر افلاطون الذي جسد القوة في الموقع الجغرافي اين تظهر قدرة الدولة في توجيه السكان لزراعة الأرض الوعرة، اما ارسطو فيرى أن قوة الدولة تتجلى متى تحققت حياة الرفاه للمجتمع من ناحية الاكتفاء الذاتي والعدالة (رفع للمظالم واستتاب الأمن) (خضر، 2014، صفحة 19)

وبما ان الصراع كان سيد الموقف في توجيه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات على مر العصور، فان القوة الصلبة على مختلف اشكالها وانواعها ضلّت بدورها الأداة الوحيدة المستخدمة في تحقيق الأهداف المسطرة ومع التغيرات التي رافقت تطور المجتمع البشري في مجال العلاقات وأدوات التفاعل برزت في القرن الواحد والعشرين القوة الناعمة، كوجه بديل ومؤثر في العلاقات الدولية والنظام العالمي الجديد لما تملكه من أدوات ووسائل جذابة، وهذا ما يؤكد الأكاديمي جوزيف ناي، بقوله أن القوة الناعمة لبلد ما هي القدرة على الحصول على ما تريده عن طريق الثقافة ما

إذا كانت جاذبة أم منفرة للآخرين، القيم السياسية ومدى جدية الالتزام بها سواء في الداخل أو في الخارج سلما أم حربا، السياسة الخارجية ودرجة مشروعيتها وقبولها الطوعي من طرف دول العالم وشعوبه، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الدبلوماسية الخاصة والعامة، المنظمات الدولية، مجمل الشركات والمؤسسات التجارية العاملة بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد (البجيرمي، 2007، صفحة 35) وبالرغم من وجود كتابات لبعض المفكرين حول مفهوم وابعاد القوة الناعمة على غرار Edward Hallett Carr الذي نشرت له دراسة عام 1946 بعنوان "opinion over power"، اين صنف القوة إلى ثلاثة صور، تقع اثنان منهما "القوة العسكرية والقوة الاقتصادية" ضمن نطاق القوة الصلبة، اما الثالثة التي تمثل "قوة التأثير في الرأي" تدخل في نطاق القوة الناعمة. وكذا كتاب "Power: A Radical View" لصاحبه Lukes Steven الذي نشر سنة 1974 وشرح فيه أبعاد القوة غير الملموسة بالتركيز على الأوجه الاتية: 1- أن الفاعل الذي يستحوذ على القوة هو من يفوز في المفاوضات ويحسم المناقشات 2- أن القوة هي اتخاذ كافة التدابير الاستباقية للحيلولة دون وقوع شيء ما في المستقبل والذي كان من المتوقع أن يضر بمصالح الفاعل 3- ان الفاعل الدولي يحمل الآخر على فعل شيء معين أو إقناعه بفعله، أي القدرة على التأثير في رغبات وتفضيلات الفاعلين الأخرى.

الا ان هذه الجهود وغيرها كانت متواضعة وغير مؤثرة، الشيء الذي شجع جوزيف ناي لتكوين قاعدة بيانات وتقديم تأصيل علمي جديد لمفهوم القوة الناعمة سنة 1990، في كتابين بعنوان "ملزمون بالقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الامريكية" و"مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية" (لو، 2018، صفحة 10). كما أعتبر الباحثين أن هذه الخطوة هي بمثابة الرد على الانتقادات الحادة التي طالت السياسة الخارجية الامريكية في تلك الفترة على خلفية تراجع القوة الصلبة الامريكية الذي صادف ظهور مؤشرات تغير القوة وصورها في العلاقات الدولية وتطور أدوار الفاعلين من غير الدولة، فضلا عن التقدم التكنولوجي وما أفرزه من تدفق المعلومات، الامر الذي جعل من العالم قرية صغيرة تتداول فيها المعلومات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومن بين المنتقدين بول كينيدي الذي ناقش في كتابه " صعود و أفول الدول"، بداية تراجع القوة الامريكية فيما عرف بـ "مدرسة الاضمحلال" (وديع، 2022، صفحة 20).

اكثر من ذلك، فقد دافع جوزيف ناي عن أمريكا في مقال نشر له سنة 2021 في دورية القوة السياسية بعنوان "تطور مفهوم القوة الناعمة"، بقوله أن الولايات المتحدة لن تقود العالم بالتخويف أو التهديد أو استعمال وسائل الاكراه العنيفة، وإنما بكل سبيل غيرها وهذا ما يمثل عندنا جوهر القوة الناعمة، ما يعزز هذه القناعة لدى صاحب المقال، ان التقارب المنهجي بين مدرستين مختلفتين (الواقعية البنيوية والليبرالية الجديدة) يجسد إحدى صور الاعتماد المتبادل المشجع على السبل التعاونية وكافة الوسائل الغير العنيفة الموجودة في التعاملات الاقتصادية مقارنة بالعوامل العسكرية، ويضيف أن تصدير

النموذج الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة لن يتأتى إلا بعوامل الجذب والانجذاب بالقيم الأمريكية (Nye, 2021, pp. 4-5).

من هذا المنطلق، كانت كتابات ناي بمثابة الانطلاقة التي اعتمدها الكثير من المنظرين في أطروحاتهم حول القوة الناعمة كبديل للقوة الصلبة، وكان ناي بمثابة القدوة للكثير، ومن هنا توسعت دائرة النقاش الأكاديمي حول فعالية هذا المصطلح، فأدرجت العديد من التعاريف، من بينها رأي الخبير الاستراتيجي جوناثان مكلوري من جامعة أوكسفورد، الذي أضاف عنصر التعليم والابتكار اللذان تستطيع من خلالهما القوة الناعمة إرساء ثقافة الوعي والمقاومة لدى المجتمعات بما يساعد صناع القرار لتوظيفها لحل الازمات (McClory, 2011, p. 20)، يرى لوك ايدوارد ان المنهج الاستراتيجي الجديد، يفترض أن القوة الناعمة للدولة يجب قراءتها من منظور علاقتي بين الدول وليس مجرد قوة بحوزة فاعل دولي، وعليه فان هذه الرابطة هي من تحدد قدرات الفواعل لبناء جسور قد تمتد لغيرهم من الفواعل وبالتالي تحقيق الأهداف في ظروف سلمية وامنة، حسب دراسة نشرت في لندن 2010 بعنوان "Soft power and strategy".

في نفس السياق، أكد فريق من الباحثين وعلى رأسهم ميليسون جون، بان الدبلوماسية احدى اهم صور القوة الناعمة، هي الوسيلة المفضلة التي تعطي دفعا للدولة لتحقيق مصالحها من خلال التأثير ليس فقط على الحكومات بغض النظر عن توجهاتهم بل يتعدى ذلك ليشمل شعوب الدول مهما كانت ثقافتهم وكافة الفاعلين الدوليين "المنظمات المدنية الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات".

أما المدير الشرفي لمعهد شنغهاي للدراسات الدولية المسمى بمدرسة الثقافية يوكسنتيان فركز على الافكار والمبادئ والتدابير السياسية للمؤسسات التي تعمل في إطار ثقافة الامة، التي تجسد قدرة القوة الناعمة الحقيقية (Coumont, 2015).

من خلال هذا العرض، يتضح أن ثنائية الجمع ما بين الهدف والوسيلة لا يمكن تحقيقهما في السياسة الخارجية للدولة ما لم تكن القوة الناعمة حاضرة، لان سرعتها ومرونتها وسلميتها وجاذبية ادواتها وقدرة الاقناع للآخرين هي مصدر القدرة التي تسمح للدولة لمحو كل الاثار السلبية للقوة الصلبة والتعاطي مع المتغيرات الحاصلة في البيئة الدولية "نهاية الحرب الباردة" من خلال تجاوز الحدود واختزال الزمن باقل التكاليف بما يحقق مصالحها ويعزز سمعتها ومكانتها الدولية من خلال تحقيق أهداف مشتركة دبلوماسية، اقتصاديا وسياسيا وبناء التحالفات، والمساهمة في تشكيل تصورات ومواقف الدول الأخرى لبناء العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وتعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز القيم والمصالح المشتركة (معوض، 2019).

القوة الناعمة والقوة المشابهة

أ-القوة الصلبة: الاتحاد السوفياتي، القوة التي تقاسمت مع الولايات المتحدة الامريكية قيادة العالم لأكثر من خمسة عقود، سرعان ما الت إلى الزوال ففقد الاتحاد كيانه كدولة وانهارت منظومته الاشتراكية بسبب عطب يسمى في ادبيات العلاقات الدولية بعدم جدوى القوة الصلبة في السياسة الخارجية، هذا ما استنتجه الخبراء والباحثون، لأن السياسة الأمنية عالميا بعد نهاية التهديد لم تعد بحاجة الى الوجود العسكري للدولة خارج حدودها، من جهة ثانية فان المستجدات الأخيرة صعود دول البريكس، تحديات جائحة كورونا، التغير المناخي، التقدم التكنولوجي المذهل، تفرض على الدول على إعادة النظر وتصحيح استراتيجيتها في تفعيل القوة الصلبة التي لا تتماشى مع هذه المتغيرات وتبني القوى الناعمة كمنهج مضمون النتيجة ومحافظ على مثلث القوة الذهبي الذي ينحصر في المعطيات التالية: (المبادئ-الموارد-السلطة)².

فالقوة التي تعتمد على التهيب والترغيب والردع باستخدام القوة العسكرية او الاقتصادية للتأثير في الآخرين من اجل احداث موقف معين (خضر، 2014، الصفحات 44-45)، من دون شك لها نقاط ضعف، فلو قمنا بعملية مسح لتاريخ الأحداث السياسية، سنجد ان الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة الامريكية التي جعلت القوة الصلبة احدى خياراتها في علاقتها مع الدول الأخرى، انتهت في الأخير الى تصنيفها بدولة عسكرية مخالفة لمقتضيات الشرعية الدولية وللقواعد الأخلاقية والإنسانية، مما دفع بمؤيديها من مفكرين وسياسيين إلى البحث على وسائل بديلة (البجيرمي ن.، 2003، صفحة 35).

ب-القوة الذكية: للتكيف مع المستجدات كما سبق الذكر، فان نسبة نجاح الدولة في تحقيق اهداف سياستها الخارجية وفي التأثير على الآخرين أصبحت ضئيلة، خارج عمليات الاستقطاب، لذا توجهت للبحث عن شكل جديد من للقوة الذي يزاوج بين القوة الناعمة والقوة الصلبة بمعنى اخر، القوة التي تستحوذ على مساحة واسعة ومتسع من الوقت فرضت وجودها في الساحة الدولية للقيام بأكثر من دور مستغلة في ذلك الموارد البشرية والوسائل المادية.

فبعد التجربة الفاشلة للولايات المتحدة الامريكية في غزوها لكل من أفغانستان 2001 والعراق 2003، تم توظيف هذا النمط من القوة لمحو الآثار السلبية لتدخلات العسكرية للجيش الأمريكي بالخارج وبالتالي تبييض صورة البلد لدى الحلفاء، ليبقى قول جوزيف ناي في هذا السياق شاهد على ذلك "لقد أضى من الصعب، في العالم المعاصر، واستخدام العصا... إذ القوة العسكرية، على الرغم من ضرورتها كسياسة ردع وإكراه، فهي أصبحت صعبة جدا... من الناحية وأصبحت الحرب أمرا مكلفا المادية، ناهيك عن المناهضة المتزايدة للحروب، والنفوذ المتزايد من استخدام القوة، أو محاصرة الدول والشعوب" (العبيدي، صفحة 15)

²المبادئ: وتعني تلك القوانين الطبيعية المتعلقة بالعدل واللطف والاحترام والإخلاص والصدق وخدمة الآخرين، إنها فيزياء البشر كما يصفها البعض، ومن مميزات هذه المبادئ أنها كونية تعمل في كل مكان وزمان وكما تمتاز بالبدئية دون الحاجة إلى البرهان. 2: الموارد: وتعني ذلك الحيز الجغرافي الواسع الذي يتيح المناورة في مختلف الجوانب العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية لطرف معين قياسا بطرف أو أطراف متعددة. فهي تشمل المساحة وطبيعتها، عدد السكان والثقافة السائدة وتطورها. 3: السلطة: تتمثل في طبيعة النخبة الحاكمة ومصدر اكتسابها لها كذلك قوة تمثيلهم للشعب، والتزامهم بالقيم، وإتقانهم لاستخدام الموارد وتوظيفها.

للإشارة فان مرحلة الحرب الباردة قد عطلت كثيرا مسار السلم والتنمية الاقتصادية في العالم من جراء توتر العلاقات الدولية مما ارهق قدرات الدول في الانفاق على التسليح والدخول في مواجهات وحروب لاتمائية، دفع بحاجة المجتمع الدولي إلى الاستعانة بالقوة الذكية لإعادة بناء شركات لمواجهة التحديات العالمية المشتركة (الازمات الاقتصادية، الازمات الإنسانية والأمنية)، خاصة وان التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات وفرت منظومة إعلامية لديها القدرة على حل الصراعات وتحقيق المصالح باقل التكاليف التي كانت الدول تدفعها في زمن القوة الصلبة

ج-القوة الافتراضية: هي القدرة للوصول الى مصادر المعلومات من خلال استغلال الفضاء الالكتروني لتحقيق الأهداف المرجوة في السياسة الخارجية أولا: التأثير في الاحداث الدولية الجارية لتحديد الفاعلين وقدراتهم في المجال او ما يسمى علاقات القوى الافتراضية (توازن القوى)، ثانيا: تحديد الشكل المناسب للمواجهة او الحرب (اختراق الأنظمة المعلوماتية، اختراق الحسابات الخاصة للمسؤولين، اطلاق فيروسات لتعطيل الشبكة الرقمية، التجسس)، ثالثا: المفاضلة بين الدول بناء على قدراتهم المعلوماتية التي تعتبر مصدر هذه القوة. هذا وقد ساهم عالم التكنولوجيا الجديدة للاتصال والاعلام NTIC في ظهور هذا الشكل الجديد من القوة الذي أحدث ثورة معلوماتية في بداية القرن الواحد والعشرين، مما لصناع القرار للحصول على مزايا باستخدام الفضاء الالكتروني دون اللجوء الى الإكراه او تهديد (ابوليلة، 2012، صفحة 15).

القوة الناعمة وأهميتها في العلاقات الدولية الحالية

المتفحص للدراسات المنجزة في حقل العلاقات الدولية خلال الحرب العالميتين الأولى والثانية وقبل وبعد نهاية الحرب الباردة، سيتأكد دون سابق انذار ان القدرات العسكرية (القوة الصلبة) هي من يحدد ميزان التوازن الاستراتيجي بين مكونات المجتمع الدولي دون غيرها من مقومات القوة المادية والبشرية التي تملكها الدول بما فيها المهيمنة على قمة النظام الدولي هذا من جهة.

من جهة ثانية، سيقنع الباحث من محدودية القوة العسكرية في إدارة الازمات وحل الصراعات وتسوية الخلافات، لان الاستخدام المفرط لهذه القوة لم ينتج إلا الآثار السلبية عالميا "عدم تحقيق السلم والامن الدوليين"، أما داخليا فيمكن قراءة ذلك في الولايات المتحدة الامريكية أين وقع شرخ في أوساط المفكرين (ميليش، 2014)، اختلاف حاد في أوساط الطبقة السياسية حول التكاليف المادية الباهظة والمرهقة للميزانية ناهيك عن سخط الراي العام الداخلي الذي ضم صوته الى الراي العام الخارجي المطالب بإعادة قراءة الفواعل لأدوات قوتها. وهذا ما حذر منه جوزيف ناي في كتاب "تناقضات القوة الأمريكية" من إن بلاده كانت قادرة على كسب المعركة مع العراق دون تكلفة تذكر باستغلال قوتها الناعمة لان نموذجها الحضاري البارز يجذب الملايين في العالم بقيمها الثقافية والفنية والسياسية كالديموقراطية وحرية التعبير وسياساتها الدبلوماسية.

نفس النصيحة إن صح التعبير، تقدم بها دانيال إف روند النائب الأول لرئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي، "بأنه قد حان الوقت للولايات المتحدة لتعود إلى القيادة العالمية، وأن بناء مستقبل أفضل يتطلب الانتصار في المنافسات بدون الصراع المسلح، كما دع إلى مراجعة أساسية لكيفية توظيف القوة الناعمة الأمريكية (روند، 2023)

هذه السلبيات تم استغلالها من طرف الدول المؤيدة لأولية القوة الناعمة في العلاقات الدولية على غرار الصين التي استفادت من أخطاء غيرها فوظفت القوة الناعمة في سياستها الخارجية، وبذلك فرضت وجودها كفاعل أساسي لا يستهان به في الساحة الدولية، فلا طالما فهم الزعماء الصينيون أن قيادة العالم ليست إصدار أوامر ونواهي واستخدام الجزر والعصي لتحقيق مصلحة، بل هي القدرة على اجتذاب الآخرين وجعلهم يبادلون بالمثل (الاهرم، 2014).

الأهمية الثانية، ان القوة الناعمة وان كانت مترابطة مع القوة الصلبة وشبيهة من حيث التأثير على الآخرين، الا ان الاختلاف الذي يميزها، يكمن في ممارسات وسلوك القائمين على تنفيذها (الديبلوماسيين، النخب، الخبراء) الذين لهم القدرة والبراعة للمناورة في اقناع واستمالة الآخرين للتعاون الطوعي بقبول الخيارات المطروحة على طاولة التفاوض اين كان المجال، فكلها مؤثرة جدا في العلاقات الدولية (Wagner, 2014)، وقد اثبتت التجارب ان المصدر المنتج لنجاح الكثير من الدول انطلاقا من هذا المجالات يعود أساسا الى حسن توظيف القوة الجذابة بعيدا عن القوة الأمرة حتى وان كان استخدامها من طرف مؤسسة شرعية او مرتكزا على أرضية قانونية. هنا تكمن أهمية القوة الناعمة وضرورتها كوجه

جديد للتوازن في عالم يغلب عليه طابع الفوضوية. فجار برلين ما كان لتخترقه الجرافات ويسقط في 1989 ما لم تسبقه الأدوات الناعمة المعبرة عن تلاحم الشعوب (خضر، 2014، صفحة 60).

رغم الخاصيات التي تنفرد بها القوة الناعمة، الا انها تعرضت الى انتقادات حادة من طرف المنظرين والسياسيين ممن يعتنقون أفكار المدرسة الواقعية الراضية للقوة اللينة في العلاقات الدولية التي تتميز بوجود حفاظ الدولة على قدراتها الصلبة وامكانية استعمالها. الفريق الأول: يرى ان القوة الناعمة لا ترتقي الى مصف القوة لأنها تعتمد على وسائل معنوية أكثر منها مادية لا يمكن استعمالها بصورة مباشرة عند الحاجة بما يضمن للدولة حماية امنها وتحقيق اهدافها العليا. الفريق الثاني: يرى ان المؤيدون لهذه القوة لم يأتوا بالجديد، لان الجاذبية والاقناع ادوات قديمة استخدمت سابقا في الحروب النفسية والدعاية الهدامة والغزو الثقافي ولم تحقق الأهداف المرجوة لولا تدخل القوة الصلبة التي تعتبر القوة الفعلية في النظام الدولي يغلب عليه طابع الفوضوية (حرب، 2011، صفحة 14)

لكن الحقيقة المستخلصة من كتابات جوزيف ناي وغيره، ان نقاط ضعف القوة الناعمة لا تتجلى في وسائلها او قدراتها لحل الازمات المستعصية او الصراعات الدائرة في الساحة الدولية (الحروب، حقوق

الانسان، التنمية الاقتصادية، الديمقراطية، حكم القانون)، بل تكمن في عدم جدية الدول الفاعلة في اتخاذ القرارات الصائبة دولياً، إقليمياً ومحلياً، في أي من المستويات، بعد ما اتضح ان كل الخطابات السياسية لصناع القرار كانت مغلوطة وكاذبة تعبر عن شعارات واطروحات وهمية موجهة للاستهلاك الشعبي، وهذا ما عبر عنه احدى الشخصيات الدبلوماسية الذي عمل سفيراً للولايات المتحدة في عدة بلدان اسلامية، "لم تكن سياستنا ولا توزيعها للموارد يتفق مع خطبنا الرنانة فلم نقم بتحدي الحكومات في المنطقة من أجل التغيير ولا قدمنا حوافز لهذا الغرض" (حمدان، 2013، صفحة 27)

المحور الثاني: مقارنة الجزائر الامنية

المتفحص لبيان أول نوفمبر 1954 سيلاحظ ان من خطط للثورة قد حدد المعالم المستقبلية للجزائر في شقها الخارجي (عدم استعمال القوة للمساس بسيادة الشعوب الاخرى، اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل النزاعات، مساندة الشعوب المستعمرة لتقرير مصيرها)، وأول بادرة لتنفيذ هذه المبادئ تجلت في مشاركة وفد جزائري في مؤتمر باندونغ 1955 المؤسس لحركة عدم الانحياز، ومع بزوغ فجر الاستقلال انطلقت الالة الدبلوماسية كإحدى الوسائل الناعمة في تنفيذ السياسة الخارجية من خلال مناهضة الاستعمار والدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيره وتدعيم الحركات التحررية ومناهضة العنصرية والإمبريالية في المنطقة العربية والافريقية ليمتد النشاط الإقليمي إلى وجهات دولية (أمريكا اللاتينية، الشرق الاوسط)، من خلال "توظيف الدبلوماسية" حتى أصبحت قبله الثوار (Mortimer, 1970). هذا الموقف اكتسبته الجزائر من تجربتها المأسوية التي عاشتها خلال سنوات الاستعمار، ليتحول الى متغير ثابت او بمعنى اخر جوهر العقيدة الأمنية في السياسة الخارجية ولدرء التهديدات والتحديات الخارجية (التدخل العسكري)، اجتهدت البلاد على جميع الاصعدة في إطار الاحترام الكامل لسيادة الدول كما جاء في ميثاق هيئة الأمم المتحدة في الفصل الأول المادة 2 الفقرة الأولى والرابعة).

ورغم الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد خاصة مع المملكة المغربية في ستينات القرن الماضي والأزمات الاقتصادية الصعبة سنوات الثمانينات وحررها الاستنزافية ضد الجماعات المسلحة، ناهيك عن الضغوطات والمؤامرات التي حيكت لوقف الالة الدبلوماسية، الا ان المسؤولين رفضوا التنازل واستمروا في تفعيل الآليات السلمية (الدبلوماسية الثقافية، الاقتصادية والعسكرية) لتصدير الاستقرار إلى إفريقيا والدول العربية، لأن الفكرة الجوهرية التي انطلقت منها هذه المقاربة. هو الاعتماد على القوة اللينة التي أعتمد تغييبها رغم فعاليتها في إرساء أمن إقليمي يعتمد على نسق من العمليات المنتجة للأمن من خلال الترابط والتأثير المتبادل لحماية المصالح المشتركة للوقاية من النزاعات قبل استفحالها.

إذا، بناء وحفظ السلم لتأمين العلاقات مع دول الجوار لبناء تكتل استراتيجي إقليمي، بما يضمن الوحدة والسلامة الترابية، يبقىان من أهم اهداف المقاربة التي تراهن الجزائر من أجل تحقيقهم للقضاء على

مسببات الازمات الأمنية بالتعاون مع الدول المعنية والهيئات الإقليمية (الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي، الجامعة العربية)، والدولية (هيئة الأمم المتحدة) والدول الفاعلة.

القوة الناعمة الجزائرية في مواجهة الصراعات في المجال الإقليمي

بحكم موقعها الاستراتيجي الذي تتوسط به دول المغرب العربي والبحر المتوسط والساحل الإفريقي، وجدت الجزائر نفسها محاصرة في قوس أزمتي وأصبحت معنية أكثر من غيرها بأمن المنطقة التي أضحت مناطق محررة للآفات والظواهر الاجرامية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، تهريب الأسلحة والبضائع، الاتجار بالبشر والهجرة الغير شرعية)، وحلبة صراع للدول الكبرى والدول الصاعدة، لدرجة ان كل الرهانات المصيرية لمستقبل المنطقة في جميع المجالات أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا على أمنها الوطني.

فالفوضى وحالة عدم الاستقرار التي افرزتها المتغيرات الدولية في منطقة الساحل كانا لهما تداعيات سلبية وجد خطيرة على الأمن الداخلي (الهجوم على قاعدة تيفنتورين 2013)³، ورغم المساومات والضغطات التي مورست على الجزائر لملاحقة الإرهابيين خارج حدودها، إلا أن الثبات بمبدأ عدم التدخل كما ما جاء في دستور 2020 في مادته 31، غير وجهة الرد على الإرهابيين من منطلق التعاون الاستراتيجي مع دول الجوار بالطرق السلمية، من خلال تفعيل الهياكل العسكرية، الأمنية، الاقتصادية والدينية التي تم بعثها ميدانيا انطلاقا من سنة 2010.

من هذا المنطلق، تقرر الخروج من القطرية وتفعيل القوة اللينة على ان يكون التعامل مع هذه التحديات في الشق الأمني وفق الاطروحات المعروضة لإنشاء نظام أمني إقليمي الذي يكون أكثر فعالية وقدرة على الحركة، لأنه متصل مباشرة بالوضعية الأمنية، مما يسهل على الأطراف المعنية طرح حلول خادمة للمسلم في العمق الإفريقي.

فتم إعادة احياء الأدوات السلمية من خلال دبلوماسية الازمة كإحدى أدوات القوة الناعمة وفق ثلاثية: السيادة، الأمن والتنمية التي لا يمكن تحقيقها الا من خلال العمل الميداني (التنقل الى الميدان، الوقوف على حقيقة الوضع، الاتصال بالشركاء) وهذا بغية الحفاظ على علاقات الانتماء الجغرافي والتاريخي ودفعها للترباط بدل التباعد، وكذا تأكيد المصير المشترك الجوّاري أو المصلي، على ان يكون العمل الميداني في إطار التعاون مع دول الجوار والمنظمات الإقليمية والدولية.

ما يبرّر الحاح الجزائر على الدور المهم للقوة الناعمة في العلاقات الدولية، ان النتائج الإيجابية المسجلة فض النزاعات، تفيد بعدم تغييرها عكس القوة الصلبة التي لم تبلغ الأهداف المسطرة (حماية الامن الإنساني، الديمقراطية ومكافحة الإرهاب) ولم تخدم الامن والسلم الإقليمي من جراء التدخلات العسكرية المتكررة في العديد من الدول التي خلفت كوارث وماسي وأساءت إلى السيادة الوطنية لذات الدول. من الأمثلة الحية، نذكر دولة مالي وليبيا اللتان تحولتا منذ 2011 الى مخبر لممارسة كل أنواع

الأجرام ومسرح للحروب بالوكالة بين جيوش نظامية وجماعات إرهابية أو مأجورة، لدرجة ان المتتبعين للشأن الإفريقي أعلنوها صراحة ان حالة عدم الاستقرار أصبحت من أكبر معضلات الحلقة القادمة. هذه المقاربة تعتبر من وجهة نظر العديد من الخبراء بمثابة النهج الصحيح الواجب اتباعه لتوافقه مع ما جاءت به مدرسة كوبنهاجن، أو ما يعرف بـ "مركب الأمن الإقليمي"، الذي يركز فيه باري بوزان على أن الخاصية الجوهرية في الأمن الإقليمي تستند إلى فكرة وجود بناءات جغرافية واجتماعية في منطقة غير قابلة للتجزئة، وجب فيها اعتماد الأمن المتبادل (Djebbi, 2020, p. 02) ومن جهة ثانية، فان ما تسببت فيه القوة الصلبة من أحداث مأساوية عبر تاريخ البشرية (الحروب، الخلافات والصراعات) تم الفصل فيها بطرق سلمية وهو ما يتماشى مع ما جاء في نص المادة 33 من الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة.

إبعاد توظيف القوة الناعمة الجزائرية

1- البعد السياسي:

انطلاقاً من تجاربها السابقة في استعمال القوة اللينة لحل الصراعات والتي اثمرت في تحقيق نتائج إيجابية (وقف النزاع العراقي الايراني 1975، إطلاق سراح الرهائن الامريكيين 1979، وقف الحرب الاهلية في لبنان 1982، فض النزاع الاثيوبي الاريتريري 1986... الخ)، ايقنت الجزائر ان الحلول السلمية في فض النزاعات لا يمكن الاستغناء عنها في العلاقات الدولية، وبالنظر إلى ما الت اليه الاوضاع الأمنية في العمق الاستراتيجي الإفريقي والمغاربي ابتداء من 2011، اعادت الجزائر تنشيط حراكها الدبلوماسي لدى الاطراف المعنية لإيجاد صيغة يتفق عليها الجميع للخروج من حالة الفشل الذي يضرب الانظمة خاصة في دول الساحل وليبيا وصولاً الى بناء مؤسسات سيادية وتهيئة الأجواء لإقامة نظام امني إقليمي لمواجهة الازمات الامنية الداخلية والحدودية المترتبة عن التدخلات الأجنبية والجريمة المنظمة.

*بالنسبة لدولة مالي، وتنفيذا لمبدأ حسن الجوار، الذي نجحت بفضلها الجزائر سنة 2006 في حمل الأطراف المتنازعة (حركات الأزواد) والحكومة المركزية على توقيع على اتفاق المصالحة بتمنراست، بعد الانقلاب العسكري لسنة 2012، فعل المبدأ من جديد واستطاعت الوساطة الجزائرية في تقريب وجهات النظر المتخاصمين وتم التوقيع على الاتفاق السلم والمصالحة في 2015 الذي أعيد إحياءه في أشغال الدورة الـ 42 للجنة التابعة للأمم المتحدة المكلفة بمتابعة الاتفاق ميدانيا براسة وزير الخارجية صبري بوقادوم في 2020.

كما رفضت الجزائر العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلد بعد انقلاب 2021 من ظرف المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) منذ جانفي 2022، وقامت بكسر الحصار وأرسلت إليها 4 طائرات شحن عسكرية مُحملة بالمساعدات الإنسانية، وبـ 108 طن من المواد الغذائية، و400 ألف جرة من لقاح كوفيد-19 (مالي، 2022).

*في ملف المهاجرين ورغم تورط أعداد كبيرة من المهاجرين الغير نظاميين في قضايا اتجار بالمخدرات وتزوير وتسوّل وغيرها في المدن الجزائرية الحدودية لدرجة أصبحت تشكل تهديد للاستقرار الاجتماعي، إلا أن الجزائر لم تتخذ أي إجراء غير انساني ضدهم، بل قامت بتجميعهم في مراكز عبور منظّمة وتحملت كل نقاقات الرعاية الصحية، والايواء لغاية 2020 أين تحملت الجزائر الأعباء المالية لترحيل المهاجرين الغير شرعيين العائدين من أوروبا إلى دولة النيجر بعد موافقتها استقباليهم. كما تم تسوية ملف النازحين الفارين من الحروب بعد الازمة الليبية وبالتعاون مع المنظمة الأممية للاجئين تم إعادة حوالي 250 ألف شخص من جنسيات متعددة إلى اوطانهم مالي، غامبيا، غينيا، وساحل العاج.

مواصلة لجهودها لمعالجة الموضوع بطريقة سلمية، اتفقت الجزائر في 2024 مع السلطات في النيجر لبدء ترحيل طوعي للمهاجرين الغير شرعيين وليس ترحيل قسري كما تناولته بعض الأوساط الناقمة، أكثر من ذلك تعهدت الجزائر بتحمل الجانب اللوجستي بتوفير وسائل النقل، وفعلًا انطلقت عمليات التحضير من الممثلة الدبلوماسية للنيجر واتخذت الإجراءات بتوجيه نداءً إلى رعاياها المقيمين والراغبين في العودة إلى التسجيل في لوائح خاصة بالترحيل التي سوف تشرف عليها المنظمة الأممية المنظمة الدولية للهجرة. وبعد أشهر من التنظيم، تحقق ما تم التخطيط له والتحق العديد من المهاجرين بوطنهم الأصلي (للمهاجرين"، 2024).

في نفس السياق، نوضح أن الجزائر لم تفوت أي فرصة للمطالبة بآليات للتعاون الإقليمي الفعلي بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي حتى يتسنى للدول طرح استراتيجيات عملياتية مشتركة للقضاء على مسببات الهجرة الغير شرعية (الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، الحروب، تغير المناخ، الجريمة المنظمة). ولعل آخر هذه الجهود، المشاركة في المؤتمر الذي استضافته إيطاليا في جويلية 2023 "مسار روما للحوار"، التي دارت فيه كل التدخلات والنقاشات بما يخدم مقاربة الجزائر المطالبة بإيجاد حلول جذرية، لينتهي المؤتمر بالفشل كغيره من اللقاءات، لعدم تفاهم الدول الإفريقية التي ينطلق منها المهاجرون والدول الأوروبية المستضيفة، لأن هذه الأخيرة تفرض على السلطات الإفريقية بغلق منافذ الهجرة دون تقديم بدائل (استثمارات أو مشاريع انمائية) والاكتفاء بمساعدات لا تسمن ولا تغني من جوع.

للإشارة، فإن ٣٥ في المائة من سكان منطقة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا يعيشون حالة من الفقر المفضي إلى الهجرة التي يعلم الجميع أنها ضياع للطاقات البشرية الشابة القادرة على خلق التغيير، دون أن ننسى الكوارث الإنسانية الناجمة عن فقدان المئات من المهاجرين غرقاً في أعالي البحار (ما يقرب من ٤٠ ألف حالة وفاة واختفاء للوافدين الغير نظاميين منذ عام ٢٠١٤ وهي في تزايد)، بالإضافة إلى الابتزازات التي تفرضها الشبكات الإجرامية مستغلة في ذلك افتقار المهاجرين للسند القانوني.

رغم ذلك وصل في النصف الأول من عام 2023، من بين 64 ألفاً و846 مهاجراً غير شرعي إلى السواحل الإيطالية، وهي زيادة كبيرة مقارنة بما سبق، في حين سجل عدد ٤٣٠٠ شخص في قائمة المفقودين، حسب تقدير منظمة حراسة الحدود (فرونتيكس) التابعة للاتحاد الأوروبي (٢٠٢٤، "2024) *بخصوص ليبيا، الجزائر كعادتها حذرت من التداعيات الكارثية التي يخلفها توظيف القوة الصلبة لضرب الانظمة، لكن لدواعي مصلحة ضرب نداء الجزائر عرض الحائط رغم انه كان يلقي في كل مرة التأييد والدعم من الفواعل الإقليمية والدولية، فعجلت دول الحلف الأطلسي عامة وفرنسا خاصة بالتدخل العسكري، فأصرت السلطات الوطنية على استكمال المسار السلمي لتجاوز الأزمات الأمنية المستقبلية من خلال ترأس المجموعة الدولية للاتصال من أجل ليبيا التي أنشأت سنة 2015 من طرف الاتحاد الافريقي (Union, 2015)، كما شاركت في كل الاجتماعات وتواصلت مع الأطراف المتصارعة وقدمت مبادرات وحلول جديدة (الحي، 2020).

الغريب في الامر، ان كل المحاولات السلمية تم تغييبها من طرف الدول المتسببة في الوضع، لكن بعد ضرب مصالحها، رفع الستار عن الحلقة المغيبة وبادرت بعض الدول الأوروبية فرنسا، إيطاليا وألمانيا لاحتضان لقاءات وجولات إحلال السلم، وتحقيق لهم ذلك بعد عودة العديد من الدول المستهدفة إلى طاولة الحوار والتفاوض. وهذا ما اعتبره الكثير من المحللين بمثابة الاعتراف الضمني لمصادقية الموقف الجزائري الرافض للقوة الصلبة التي تشكل دوما عقبة في وجه التوازن بين متغير تحقيق السلم من جهة والمحافظة على المصلحة المنتظرة من جهة أخرى (القاسم، 2018).

تعزيزاً لهذه المصادقية، قررت السلطات العليا للدولة، الانتقال من الدفاع إلى الهجوم والحضور الميداني في ساحة المعركة للتعاطي، التفاعل والتأثير في الازمات المفتعلة من خلال قرار رئيس الجمهورية القاضي بتجديد التركيبة البشرية لأكثر من 70 منصب دبلوماسي بما يتوافق مع السياسات الجديدة والتوجهات الإقليمية للبلاد لتعزيز المجهود الدبلوماسي الإقليمي والدولي لدور الجزائر في الدفاع عن المصالح المشتركة للقارة وهو إجراء معتمد في معظم الدول ذات البعد الإقليمي. وتم تكليفهم بملفات تكتسي أهمية بالغة لتقديم حلول سياسية للأزمات المطروحة، الانتقال بالاقتصاد الوطني إلى العالم الخارجي من أجل خلق شراكة للتبادل التجاري، المشاركة في إحلال السلم والامن في الدول الهشة للحيلولة دون تحقيق مناورات الدول التي لها ارتباطات وأجندات تتعارض مع المصالح الجزائرية (فرنسا) (شنوف، 2021).

2-البعد العسكري والامني

من الناحية الدستورية، سمح للمؤسسة العسكرية للقيام بمهام خارج الحدود في إطار عمليات حفظ السلام الأممي، سواء تعلق الأمر بحل النزاعات، الكوارث الطبيعية، تقديم المساعدات، إدارة الأزمات، إجلاء اللاجئين والرعايا من النزاعات المسلحة، فيما عدا هذا الحيز، فقد منع على الجيش الوطني الشعبي التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفقاً لمبدأ احترام سيادة الدول، وفسح المجال للقوة الناعمة

كمقاربة أمنية من شأنها أن تشكل الخيار الأمثل للقوة الصلبة للمساهمة السلمية في حل النزاعات في افريقيا ودرء التهديدات والتحديات الخارجية.

وفق هذا التصور الاستراتيجي، استطاعت الجزائر ان تحقق العديد من الإنجازات: أولاً صدور اتفاقية لمكافحة الإرهاب في القمة المنعقدة في الجزائر في 14 جويلية 1999 واستكمالاً لمسار الاستثمار في هذا المجال، صدر عن مجلس الأمن الاممي لائحة رقم 2009/1904 تجرم دفع الفدية للإرهابيين، كما تم إنشاء آلية للأمن الإقليمي المتمثلة في المركز الإفريقي للبحث والدراسات في الإرهاب واتخذت الجزائر مركزاً له في 2004، ثانياً إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي سنة 2002، واستطاعت هذه الهيئة الأكثر حيوية في الاتحاد بفضل هندسة دبلوماسية محكمة وتقويم فعلي للنزاعات من وضع حد للنزاعات القائمة، على سبيل المثال (السودان والدرفور)، ثالثاً المساهمة ضمن لجنة حكماء افريقيا التي ترأسها الراحل "أحمد بن بلة"، والتي كان لها دور فعال في حل أغلبية النزاعات الحدودية من خلال تقديم النصح والتوسط لدى الرؤساء كلما تعلق الأمر بنزاع (نيكلز، 2014)، رابعاً بالنظر الى تجربتها في مكافحة الإرهاب، استدعيت الجزائر للمساهمة في مواجهة هذه الظاهرة في الساحل الافريقي بالتعاون مع الولايات المتحدة في ميدان إعداد قاعدة بيانات حول أسماء المنتمين الى الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة بما فيهم العائدين من الشرق الأوسط، تبادل المعلومات الاستخباراتية لاستباق الاحداث تحسباً لإمكانية تأزم الأوضاع. وكان للجزائر مشاركة مشرفة في الهياكل المنشأة "مبادرة عموم الساحل" 2002، وبعد انضمام دول أخرى وسميت "الشراكة عبر الصحراء" 2005، قبل ان تتحول إلى قيادة أفريقيا 2007 "أفريكوم".

هذه المكاسب فتحت افاق للجزائر لخوض تجربة جديدة في المجال العسكري من اجل تعزيز علاقات التعاون من دول الجوار (مالي، النيجر، موريطانيا) للتصدي للجريمة المنظمة والحيلولة دون تدخل أجنبي في المنطقة، وبعد مشاورات تم الإعلان بتاريخ 2010.04.21 عن ميلاد هيئة الأركان لجيوش دول الساحل ومقره مدينة تمراست والحقت بها وحدة الدمج والاتصال وهي خلية للاستعلامات التي لعبت دوراً هاماً في تزويد الدول الأعضاء في الهيئة بالمعلومات التي ساعدت كثيراً في تأمين الصحراء لتنقل الأشخاص والأجانب خاصة بعد موجات الاختطاف، كما عرفت الحركة التجارية بين الدول نشاط كبير (Serres, 2012) هذه الخطوة كان لها انطباع إيجابي على مستويات عديدة، حيث دعى إحدى الخبراء الأمريكيين الى "تعزيز لجنة عمليات الأركان المشتركة وجعلها منبراً لتبادل المعلومات الاستخباراتية الحقيقية وتنسيق مكافحة الإرهاب"، وهذا ما فتح المجال لعديد الدول لطلب الانضمام للاستفادة من تجربة المواجهة الجماعية للتنظيمات الإرهابية.

نزولاً عند رغبة الدول خاصة تلك التي بدأت الأوضاع الأمنية تعرف تدهوراً من جراء ما سمي بالربيع العربي، قدمت الجزائر كل الدعم المادي والاستخباراتي الذي ساهم في تكوين وتنظيم قوة عسكرية محلية مختصة في مواجهة تنظيم القاعدة، ولإبعاد إمكانية قيام قواعد عسكرية أجنبية على الأراضي

الأفريقية في هذه الظروف، جندت الجزائر كل طاقاتها الدبلوماسية على مستوى الاتحاد الإفريقي وبعض الدول الفاعلة من أجل إنشاء قوة إفريقية للتدخل السريع لمكافحة الظاهرة، وتكللت هذه الجهود بتشكيل "لواء شمال إفريقيا" كأحدى ألوية القوة الإفريقية الجاهزة، لكن لم يكتب النجاح لتحقيق هذه المهمة ميدانيا نظرا لانخراط بعض الدول الإفريقية في المخطط الأجنبي الرامي لوقف كل المبادرات الجزائرية خاصة منها السلمية بعد فشله في توريث الجيش الوطني الشعبي في مستنقع (التدخل العسكري) الذي لم تجني منه الشعوب والأمم إلا الكوارث الإنسانية.

ورغم التصريحات المؤيدة والداعمة للجزائر، على غرار ما جاء على لسان الخبيرة السياسية السيدة كاميسا كمارا "إنّ النفوذ الدبلوماسي الإقليمي للجزائر وقوتها العسكرية وخبرتها في مكافحة الإرهاب يمكن أن يساعد دول الساحل على درء انهيار سياسي وأمني وشيك"، وأضافت أن نجاح الجزائر في دحر الجماعات الإسلامية المتشددة، ومنها جماعة ظهرت في مالي لاحقاً تحت اسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي سيجني الثمار على المنطقة لأنها "الجزائر" تتمتع برؤى ثاقبة ودروس مستفادة من مكافحة التنظيمات الإرهابية⁴. إلا أن القوة الغربية المنزعجة من ثقل الجزائر في مختلف هيكليات التعاون الأمني الإفريقي، صعدت من أساليبها القدرة لتغييب هذا الدور السلمي وإسقاط كل الإنجازات التي تحققت في مناطق النزاع، من خلال بتسخير وسائل الاعلام والتكنولوجيا لنشر معلومات مغلوطة لزرع الشكوك في قدرة الجزائر في قيادة المنطقة في المسألة الأمنية، مما خلق انطباع لدى القادة الأفارقة أن الجزائر تبحث عن الزعامة دون لعب دورها المنوط بها (التدخل)، ولعزل الجزائر، أقنعت العديد من الدول والانضمام إلى القوة المشتركة 1+5 التي انشأت بتمويل عربي لمساعدة الدول التي تعيش أزمة أمنية.

قناعة الجزائر الراسخة بأن القوة اللينة لم ينتهي دورها لحل النزاعات وإحلال السلم في المنطقة لم يثني من عزمها للمضي قدوما كلما ما تعلق الأمر بمحيطها الجغرافي أو عمقها الاستراتيجي، مما زاد من صلابة موقفها لعدم الاستسلام لهذه المناورات الهدامة، وأطلقت في سبتمبر 2011 آلية جديدة للتعاون بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية سميت "مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب" وبذلك أصبحت مرجعية رئيسية في العديد من المحافل الإقليمية والعالمية لمكافحة الإرهاب، كما تدعم رصيدها في المجال الأمني بالإعلان في 2015.12.13 عن ميلاد آلية للتعاون بين الشرطة في إفريقيا ومقرها الجزائر، سميت تجمعات "أفريبول" أو منظمة الشرطة الجنائية الإفريقية، تضم في صفوفها قوات الشرطة لـ 41 دولة، مهمتها الرئيسية تسهيل وتبادل المعلومات بين قوات الشرطة بخصوص الجريمة الدولية والإرهاب والمخدرات والاتجار بالأسلحة، في إفريقيا.

⁴ في مقال لمعهد الشرق الأوسط نشر بتاريخ 2022.12.01، تناول ما جاء على لسان الخبيرة السياسية السيدة كاميسا كمارا التي كانت تشغل منصب رئيس ديوان الرئيس المالي السابق إبراهيم أبو بكر كيتا، وهي خبيرة في سياسات إفريقيا جنوب الصحراء، ورئيسة منتدى استراتيجية الساحل، كانت من أبرز المفاوضين في النزاع القائم بين مالي والجماعات المتمردة الانفصالية والذي أسفر على توقيع اتفاق الجزائر للسلام لعام 2015.

تجدد الإشارة في الأخير، ان الجزائر ما زالت ملتزمة لدعم كل مبادرة إفريقية لمساندة جهود الاتحاد الإفريقي لتمكين القارة الإفريقية من مواكبة التحديات الأمنية التي تواجهها، كما تواصل جهودها لتعزيز آليات التعاون الأمني المشترك من خلال رفع العديد من المبادرات، وهذا ما أكدته الفريق أول السعيد شنقريحة خلال لقاء جمعه مع قائد القيادة الأمريكية بإفريقيا "أفريكوم"، الفريق أول مايكل لانغلي، الذي أعرب من جهته على انتهاز هذه فرصة التباحث مع القيادة العليا للجيش الشعبي الوطني حول مختلف القضايا الأمنية المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية⁵

3- البعد الاقتصادي:

الجزائر لم تنقطع يوما لتقديم مساعدات للدول الإفريقية في هذا المجال، لكن بعد تدهور الأوضاع الأمنية في السنوات الأخيرة في الساحل، وضع صانع القرار هذه المسألة ضمن أولوياته للدفاع عن مصالح القارة الإفريقية ودولها سواء داخل أروقة المنظمة أو خارجها، فوسع من النشاط بطرح مبادرات دعم جديدة بعنوان "التنمية والأمن مرتبطان"، بما يتوافق ومقولة كل من كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة والراحل نيلسون مانديلا⁶، لأن التنمية الفعالة (دعم لمشاريع استثمارية ناضجة وناجعة تتماشى والخطط التنموية الوطنية، لاسيما في مجالات المنشآت القاعدية، والفلاحة والطاقة والمناجم، والصناعات التحويلية، كما يجب ترقية حجم المبادلات التجارية، وفتح الأسواق على بعضها البعض، بالإضافة إلى فتح فروع بنكية) تتطلب استقرارا أمنيا ملازما لانطلاقها واستدامتها واستمرارها بما يحمي الروابط الاجتماعية والسياسية للشعوب من التآكل من جراء مصادر التهديدات الأمنية المختلفة (الإرهاب والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية والتدخلات الخارجية والفقر والهجرة والعوامل المناخية القاسية) دون الحاجة لنيران الأسلحة.

ولتحقيق هذه الغاية، بادرت الجزائر بمسح الديون، منها شطب 3 مليارات دولار لديون عشر دول إفريقية سنة 2012 م، وألغت 902 مليون دولار على 14 دولة إفريقية أخرى سنة 2013 م، فضلاً عن تقديم مساعدات لدولة مالي تجاوزت 100 مليون دولار لبناء مدارس في المناطق الفقيرة (كدال وقاو) والنهوض بالتعليم والصحة، والتكوين المهني للشباب، كما قدمت مساعدات عسكرية تدريبية ومعدات لتشاد والنيجر وليبيا وموريتانيا، ومساعدات مالية أخرى لدول الجوار (Abderrahmane, 2020, pp. 196-209) وقامت كذلك بتفعيل مشروعين استراتيجيين، الأول يتمثل في إنشاء أنبوب الغاز بين الجزائر ونيجيريا بعد 14 عاماً من الاتفاق عليه، حيث يبلغ طوله 4.128 كم يربط بين نيجيريا والنيجر والجزائر ويهدف إلى

⁵ تصريح قائد الأركان سعيد شنقريحة خلال لقاءه بالجزائر يوم 2024.07.23 مع قائد القيادة الأمريكية بإفريقيا "أفريكوم"، الفريق أول مايكل لانغلي الذي عبر بدوره، عن تقديره لجهود الجزائر في مكافحة الإرهاب ودعم الاستقرار الإقليمي من خلال مبادراتها لتدريب قوات الجوار.

⁶ كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة الذي قال "لا شك أن التنمية والأمن مرتبطان، فلا يمكن تحقيق عالماً آمناً إلا إذا مُنحت البلدان الفقيرة فرصة للتطور، ومادام أمن البلدان الغنية متعلق بأمن البلدان الفقيرة، فإن دعم الحكومات أساسي لضمان سلامة الجميع".

نيلسون مانديلا، "ضيف الشرف في المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة دافوس (سويسرا) بتاريخ 1999.07.29 في كلمته الفاصلة حول النهضة بإفريقيا، "قد تجاوزت إفريقيا مرحلة التحسر عن مشاكل الماضي ومن مسؤوليتنا إصلاح الماضي وذلك بدعم من أولئك الذين يرغبون في الانضمام إلينا في تجديد القارة، لدينا جيل جديد من القادة الذين يعرفون أننا يجب أن نتحمل مسؤولية مصيرنا بأنفسنا ولن نرفع أنفسنا إلا من خلال الجهود التي نبذلها في إطار شراكة مع أولئك الذين يريدون لنا النجاح."

تصدير الغاز إلى السوق الأوروبية، والثاني يتمثل في الربط بالألياف البصرية بين الجزائر وأبوجا (نيجيريا) العابر للصحراء من أجل ربط المناطق المعزولة بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والذي انتهى منه الجزء الرابط بين الجزائر العاصمة وعين قزام.

نجاح الجزائر في إعطاء المنطقة نوعاً من الاستقرار كما جاء على لسان الكثير من الخبراء الدوليين (وكالة الأنباء الجزائرية، 2018)⁷، شجعها لمواصلة مساهمتها خاصة يعد تكليفها من طرف الاتحاد الإفريقي بمعية نيجيريا وجنوب إفريقيا للبحث عن الآليات الكفيلة لبناء القدرات الإفريقية في مجال التنمية، لتكفل الجهود في الأخير بالإعلان عن مشروع النيباد "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" سنة 2002 (حمزة، 2013) رافعين بذلك تحدي الخروج من نموذج الدولة الموروثة عن الاستعمار، والتخلص من التبعية والتخلف وتخطي المشاكل التي تعيق التنمية والاستفادة من خيارات المنطقة وحماية المصالح الوطنية والإقليمية.

لتجسيد المشروع على أرض الواقع، اخذت الجزائر على عاتقها مهمة الدفاع عن المبادرة في المحافل الكبرى (الدول الثمانية الأكثر تصنيعاً) والمجمعات البنكية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) من أجل مسح الديون وتحويلها إلى تنمية مستدامة في برامج الألفية الجديدة المعتمدة من أجل إنعاش إفريقيا. النتائج الإيجابية التي تحققت منذ الإعلان عن المبادرة وإن لم ترق إلى الأهداف المسطرة، إلا أن نسبة النمو في إفريقيا حسب الإحصائيات والأرقام تفيد أن القارة تسير في الطريق السليم وقادرة على بعث تنمية مستدامة وإن جديّة ومسؤولية القادة المستوحاة من مرجعيات الحركة الإفريقية المعتمدة على الذات، أعطى الضوء الأخضر لمبادرة مكملة المسماة "أجندة 2063" سنة 2013، التي تعتبر بمثابة رؤية استراتيجية مستقبلية تعتمد في تنفيذ مخططاتها على تضافر الجهود على مستوى القارة، والتعاون المباشر بين الاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تملك خبرات تنموية، خلافاً لمبادرة النيباد التي تعتمد على الشراكة الأجنبية للمنظمات والمؤسسات المالية (Africaine, 2014, p. 11).

هذه المبادرات سوف تدفع دون أدنى شك إلى ترقية التعاون إقليمي ودولي لتحقيق تكامل اقتصادي وسياسي موحد، وإرساء قواعد تنمية مستدامة وفق ضوابط، ومعايير ومقاييس علمية مستوحاة من نظريات الحكم الرشيد والقواعد الدولية للتنمية التي سطرها الهيئة الأممية (Pagani, 2002, p. 9) لمرافقة برنامج التنمية المستدامة آفاق 2030 في القارة الإفريقية.

في نفس الإطار، ولتعزيز الشراكة الإفريقية ميدانياً، صادقت الجزائر في أبريل 2021 على اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية، وبذات بفتح السوق الوطنية للسلع الإفريقية وتسهيل الاستثمارات في المجال البنكي ونقل لحركة رأس المال وتنقل رجال الأعمال. إلخ، هذه الخطوة اعتبرها الكثير من الملاحظين من أهم

⁷ الرئيس التنفيذي ومؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي لدافوس "كلاوس شواب"، الذي أكد أن "التجربة الجزائرية تعتبر مقاربة مدمجة" في مجال التنمية والتي "يجب الاستلهاً منها". كما أبرز أن "التجربة الجزائرية في مجال التنمية قد عرفت نجاحاً في عديد الميادين" مشيراً خاصة إلى القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. وتابع قائلاً أن "البلد (الجزائر) يتمتع باستقرار ينعم به السكان"، منوهاً بذات المناسبة "بالمعركة التي خاضتها الجزائر ضد الإرهاب".

العوامل المساعدة على استقرار المنطقة ان لم يكن الركيزة الأساسية المؤثرة في الأبعاد لبعث المشاريع والبرامج التنموية كخطوة أساسية للتكامل الاقتصادي للدول الإفريقية وبدائل تستطيع من خلالها الدول الهشة الخروج من أزماتها الأمنية الخانقة (Simone MalzCoetser, 2019) للإشارة، فان اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية منذ دخولها حيز التنفيذ في 2019 لم تتجاوز نسبة 16 بالمئة من التجارة الإفريقية البينية، لكن بعد انضمام الجزائر، حسب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا ECA فإن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الذي وقّع في كيجالي (رواندا) سنة 2018 سيعزز التجارة بين الدول الإفريقية بنسبة 52 في المائة.

من المبادرات الرائدة ايضا، قرار رئيس الجمهورية المعلن عنه في القمة 36 لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي المنعقدة في اديس ابابا 2023 المتضمن ضخ مليار دولار في حسابات وكالة التعاون الدولي لأجل التضامن والتنمية التي تأسست في 2020.04.20 "من أجل دفع عجلة التنمية بالقارة الإفريقية"، وحسب الخبراء فان الأولويات المتوقعة لخطط التمويل ستوجه للمشاريع الاندماجية، بحيث سيخصص ما يعادل 30% لقطاع البنية التحتية والتنمية الحضرية، مقابل 10% لكل من قطاعات الإنتاج والمياه والصرف الصحي، ونسبة تقارب 5% لكل من حماية الموارد الطبيعية والتعليم والتكوين والنقل، و3% من التمويل لصالح الحماية الصحية والاجتماعية ومشاريع الزراعة والأمن الغذائي، بينما يخصص الباقي لميادين مختلفة، مثل العدل والأمن والقطاع الخاص أو المشاريع متعددة القطاعات، بالإضافة إلى التمويل ذي الطابع المالي المحض.

اما الية التمويل ستكون على شكل قروض أو منح وهبات على ان تكون هناك مساهمة بمبلغ مالي في جلّ المشاريع من طرف البلد المستفيد سواء من دول المغرب العربي (موريتانيا وتونس وليبيا)، دول الساحل (النيجر ومالي وتشاد)، دول غرب إفريقيا (نيجيريا والسنغال) شرق إفريقيا (السودان وإثيوبيا وكينيا وأوغندا) جنوب إفريقيا (أنغولا وناميبيا) (الجزائري، 2022)

كما استفاد الشباب الإفريقي من تجربة الجزائر في دعم المؤسسات الناشئة لحاملي المشاريع المبتكرة، بعد اعتماد المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي في دورته ال 42، المنعقدة بأديس أبابا 2023، لمبادرة الجزائر لتنمية المؤسسات الناشئة في إفريقيا، ويعكس هذا القرار، جهود الجزائر لدعم التنمية وتعزيز التعاون في مجال المؤسسات الناشئة الذي اعلن عنه لأول مرة في القارة في مؤتمر إفريقيا للمؤسسات الناشئة الذي انعقد بالجزائر بين 5 و7 ديسمبر 2022 وجمع أهم الفاعلين في النظام البيئي الإفريقي، وتوجت الاشغال بخريطة طريق توصي بضرورة تكثيف جهودهم والعمل على تحقيق مختلف مخرجات المؤتمر مع مختلف أجهزة الاتحاد الإفريقي ووضع استراتيجية لتطوير المؤسسات الناشئة في النظام البيئي المحلي والجهوي والقاري بما يخدم المصلحة المشتركة للقارة.

في مجال الطاقة، اكد وزير الطاقة السيد محمد عرقاب إلى سعي مجمع سوناطراك إلى تدعيم قدراته الإنتاجية عبر الاستثمار بالخارج في إطار عقود شراكة في مجال البحث وإنتاج المحروقات في دول الجوار

مثل ليبيا ومالي والنيجر، حيث يعتزم استثمار مبلغ إجمالي قدره 442 مليون دولار في الفترة الممتدة ما بين 2024-2028 (الجزائري و..، 2024)

رغم كل هذه المجهودات، إلا أن المتأمرين على تحطيم الجزائر، فتحوا عليها جبهة عدائية محملة بالانتقادات من بينها:

1- أن الجزائر التي غابت عن الساحة الإفريقية بعد مرض الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، تحاول تدارك فشلها بتوفير مليار دولار ليس للتنمية في إفريقيا وإنما لشراء ذمم القادة لمنع إسرائيل من مد نفوذها إلى دول جوارها، خاصة بعدما استطاعت هذه الأخيرة اختراق القارة الإفريقية وإقامة علاقات دبلوماسية مع عدة دول كان آخرها دولة التشاد التي افتتحت سفارة في تل أبيب.

الدليل على مناورة الجزائر، المعركة الدبلوماسية التي خاضتها الجزائر رفقة جنوب إفريقيا ودول صديقة من القارة ومنعت إسرائيل من التمتع بصفة مراقب في الاتحاد الإفريقي.

2- في وقت تواجه معظم دول القارة أزمات اقتصادية خانقة وديون تثقل كاهلها، تستعرض الجزائر عضلاتها المالية بتخصيصها مليار دولار لتمويل المشاريع الإفريقية لتتباهى أمام الملاء أنها قوة اقتصادية، والوحيدة التي ليست لها ديون خارجية.

3- القصد الحقيقي من هذا التمويل ليس لتنمية القارة وإنما هو رسالة موجهة إلى دول البريكس (روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا)، التي رفضت عضويتها، بأن قدرتها المالية ومكانتها الإقليمية ستشكل إضافة للمنظمة.

4- الحقيقة التي اخفتها الجزائر عن الهدف المنتظر من تخصيص مليار الموجه لتمويل المشاريع التنموية الإفريقية، أن المقصود منه ضرب التغلغل الإسرائيلي في القارة، ومحاولة لإحياء حماسة الأفارقة لدعم القضيتين الفلسطينية والصحرانية.

5- تسعى الجزائر لفرض نفسها كقوة ضاربة ولها تأثير على القرار السياسي في القارة الإفريقية، لتحقيق أكبر قدر من التعاون والتنسيق مع الدول الكبرى وبالأخص جنوب إفريقيا ونيجيريا وإثيوبيا، لمواجهة أكبر تحديين: الأمن والتنمية التي تعاني مخرجاتهم أكثر من غيرها. (وكالة الأناضول التركية، 2023)

6- الجزائر رفضت التنسيق مع الدول العربية للتدخل في ليبيا واليمن، في المقابل نددت بالحرب التي تعرضت لها الشعوب العربية، مما تسبب في خلق هوة في العلاقات العربية العربية انتهت وتوتر بين الجزائر ودول أخرى (السعودية، الإمارات، مصر).

4- البعد الثقافي والديني:

الدور الهام الذي لعبه رجال الدين والائمة في إقناع المغر بهم إلى جادة الصواب خلال العشرية السوداء التي مرت بها البلاد، ساهم بشكل فعال في محاربة كل أشكال العنف والغلو ودحر الخطاب المتطرف

وجنب المجتمع المزيد من الماسي البشرية والمادية ودفع بالوضع نحو السلم والاستقرار والوئام، ولضمان غرس ثقافة التسامح والوئام وتأمين الذهنيات من التطرف والغلو، داوم القائمين على قطاع الشؤون الدينية في تنظيم دروس وخطب وخرجات ميدانية عبر كامل التراب الوطني لشرح تعاليم الدين الخفيف.

العبرة المستخلصة من مواجهة العنف خلال العشرية، ان الجزائر أدركت ان البعد الديني يشكل أداة ناعمة مهمة جداً تتجاوز البعد العسكري في محاربة الفكر المتطرف، الذي يحتاج إلى مقارنة تستند إلى معالجة سلمية باستثمار طرق ومسارات جديدة "الدبلوماسية الدينية"، وعليه بادرت السلطات الى تصدير الاستقرار والامن الى دول القارة التي تعيش أزمات امنية من جراء النزاع القبلي والاقتتال الاثني الذي أصبح يشكل ملاذ آمن للجماعات الإرهابية، من خلال الاستثمار في علماء الدين والزوايا والجمعيات الدينية.

المحطة الأولى كانت من دول الساحل الافريقي، اين عقدت لقاءات تشاورية بين مجموعة من الفقهاء ومشايخ الزوايا وائمة من دول الساحل الافريقي (المالي، النيجر، بوركينا فاسو وموريطانيا) برعاية الجزائر، لينتهي الامر في الأخير بالاتفاق في الاجتماع الذي احتضنته الجزائر 2012 على الهيكل الذي يضمن من خلاله تبادل جهات النظر وتنسيق العمل الديني والفصل في القضايا التي تهم مسلمي المنطقة، ليعلن بتاريخ 2013.01.29 عن ميلاد رابطة علماء وائمة ودعاة الساحل، كتنظيم إسلامي الأول من نوعه في الساحل الافريقي والذي يعتبره الكثير من الباحثين احدى الركائز الأساسية التي من شأنها المساهمة في تجفيف المنطقة من العمل المسلح.

بالتنسيق مع القوات الأمنية المكلفة بمواجهة الإرهاب في الدول المعنية، قامت الرابطة رغم الظروف الأمنية الصعبة، بالتنقل الى المجمعات السكنية في المدن والقرى والمداشر للتوعية والإرشاد في سبيل مواجهة التيارات الفكرية المنحرفة لعزلها حتى لا تتسبب الى جر شباب أبرياء الى عالم مظلم، كما نظمت حملات تحسيسية بطرق مباشرة وغير مباشرة وخطبت في الناس لمواجهة التطرف والغلو اللذان أصاب الكثير من الشباب وكان سببا في الأوضاع التي تعيشها المنطقة الآن، مما سهل على الدول الأجنبية التدخل عسكريا في مالي وليبيا وغيرها من الدول الإسلامية تحت غطاء مكافحة الإرهاب. كما لم تستثنى الرابطة أبناء الشعب المنخرطين في التنظيمات المسلحة النشطة في شمال مالي والساحل الإفريقي وخصصت لهم خطابات تدعوهم فيها للعدول عن هذا الطريق والعودة الى جادة الصواب والتوبة لتجندب المنطقة الفوضى.

المحطة الثانية كانت الزوايا لما لها من تأثير في المجتمعات الإسلامية، اين راهنت الجزائر على إمكانية توظيفها السياسي للتوغل في العمق الأفريقي لتنشيط الدبلوماسية الدينية والروحية في منطقة الساحل والدول الاخرى من اجل تكريس مبدأ الأمن الفكري والخطاب الديني المعتدل للمساهمة في مواجهة

العنف والتطرف وتحقيق مزيد من الاستقرار الأمني في المنطقة، وتعزيز الانسجام المجتمعي بما يخدم المصلحة المشتركة للقارة الأفريقية⁸.

في هذا الإطار، دعمت الجزائر شيوخ زوايا الطريقة القادرية، الرحمانية، الشاذلية والتيجانية، على ربط الاتصال مع مورديهم في الدول الأفريقية من خلال التنقل إلى عين المكان لشرح دورهم في الألفة والمحبة بين الشعوب، وإعلاء سماحة الإسلام، كما فتحت أرض الوطن لاستقبال الوفود القادمة من دول الجوار سواء للتعليم أو للسياحة الدينية أو للمشاركة في تظاهرات دينية أو علمية. بالإضافة إلى الإعانات المالية التي قدمت لبناء المدارس القرآنية والمساجد وتكوين الائمة.

هذا السلوك الأخلاقي والعقلاني الذي ساهم كثيرا في توطيد العلاقات بين دول المشاركة في هذه الطرق، يمكن قراءته في نشاط الطريقة التيجانية التي يقع مقر الخلافة العامة بالجزائر التي تعتبر واحدة من أهم الزوايا ذات الصيت العالمي والنفوذ في بلاد المسلمين وكل عموم إفريقيا وقد بلغ عدد مورديها بـ 350 شخص عبر العالم (قرردود، 2022)

معوقات القوة الناعمة الجزائرية

يجمع جمهور الدارسين للسياسة الخارجية الجزائرية، أن موقف الدولة الثابت بعدم التدخل في الشأن الخارجي يعتبر مصدر احترام وتقدير الأنظمة والشعوب لها، خاصة وأن النتائج التي تحققت من وراء توظيف القوة الناعمة قد عجزت عليها دول كبرى، وكان من المفروض تدعيم مساعي الجزائر الرامية لبناء نظام أمني إقليمي تستفيد منه القارة وخاصة دول الجوار الهشة لاجتياز حالة التفكك والانفلات الأمني والحيلولة دون استخدام القوة الصلبة من طرف القوى الأجنبية.

لكن هذه المساعي لم تشفع للجزائر لتجسيد مقاربتها السلمية، فهي بذلك تدفع ثمن استقلالية قرارها السياسي، ليبقى موطن العطب بين أيدي القوى الكبرى التي قررت التداول على اضعاف القارة بكل الوسائل للمحافظة على مصالحها من جهة، وفساد القادة الأفارقة الذين فضلوا مصالحهم الخاصة على حساب استغلال مقومات القارة التي كانت ستأهلهم لبيسط نفوذهم والتحرر من التبعية من جهة أخرى.

-التنافس والتدخل الأجنبي:

منذ مؤتمر برلين 1884، تاريخ وضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوروبية أو ما يسمى التدافع الاستعماري على إفريقيا

بدأ التكالب الاستعماري الوحشي على المنطقة لم ينقطع إلى يومنا هذا، والسبب أن القوى الغربية اعهدت على مواصلة التدافع خوفا من هاجس التهديد على مصالحها الاستراتيجية طبقا لنظرية الدومينو والعدوى. ليبقى السؤال المطروح: كيف لقارة تمتلك خزان استراتيجي يتمثل في قدرات جغرافية (الثانية

⁸في الرسالة الموجهة للمؤتمرين حول المرجعيات الدينية الذي عقد بالجزائر في 2022، عبر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بالقول ".....الجزائر الجديدة تدرك بأن البعد الأفريقي يبقى خيارا استراتيجيا مهما يمكن شعوبنا من استكمال طموحاتنا المنشودة بتعزيز العمل الدبلوماسي وتنشيط السياحة الدينية والاستفادة من عمق الطرق الصوفية وامتداداتها في أفريقيا، وهو ما يؤدي إلى تحقيق الانسجام في المواقف السياسية وتفعيل التعاون الاقتصادي وترقية التبادل العلمي والثقافي وإرساء الاستقرار والأمن والسلام".

عالميا) قدرات بشرية (الثالثة عالميا) قدرات اقتصادية (10 % من احتياطي النفط العالمي 8 % من الغاز، 40 % من الألماس 20 % من الذهب) ليست سيدة قرارها.

هذا الوضع عجل من احتدام الصراع والتنافس على وجهين، من جهة بين الدول الغربية والدول الصاعدة، ومن جهة أخرى بين الحكومات المركزية والقوى المحلية (القوى السياسية المعارضة) لتصبح القارة في نظر المجتمع الدولي مرادفة للعنف المسلح، وكان الفقر والأمراض والمجاعات وعدم الاستقرار أصبح قدرا محتوما ملازما لشعوبها.

فهذه الظواهر السلبية الدالة على غياب السلم والأمن في عموم إفريقيا وفرت الغطاء للدول الغربية للتدخل لحفظ السلم، لكن التداعيات المأساوية المستخلصة من تفعيل القوة الصلبة في العديد من مناطق العالم تفيد أن إفريقيا ليست الاستثناء، فاستعمال القوة أمرا محسوما ليس لحل المشكلة بل لتأجيج الوضع وإطالة عمر الازمة، لأن المتصارعين يسعون إلى تعزيز تواجدهم العسكري لتوفير جو آمن لحماية مصالحهم وضمان الاستفادة من الموارد النادرة، على حساب أهداف السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية التي تناضل الجزائر من أجل ترسيخها، وبذلك قوّضت جهود كل من يحاول مكافحة انعدام الأمن في المنطقة بطريقة سلمية.

حتى على المستوى العالمي، تحاول بعض دول الاتحاد الأوروبي التي خسرت المعركة في إفريقيا تغيير ميزان القوى من خلال التحالف مع دول عربية (المملكة المغربية) ومجموعة الكواس، لأقناع باقي الدول بالدور القيادي للغرب في إدارة الأزمات الإقليمية والدولية وبالتالي إحباط المبادرات السلمية الجزائرية سواء تعلق الأمر بقضايا أمنية أو مصيرية (الصحراء الغربية، فلسطين)، كما فتحت جبهة للتشويش على الجزائر لدى الهيئات الإقليمية (الاتحاد الإفريقي، الجامعة العربية) والدولية (هيئة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها) بغية عزلها أو حملها للعدول عن مقاربة الأمن الإقليمي التي تعيق مصالحهم (Ghiles, 2020).

- هشاشة الأنظمة السياسية

- الجزائر كانت دائما تنادي "انه لا مكانة للأمن في العمق الاستراتيجي الإفريقي دون وجود مقاربة جماعية"، لكن نقص القدرات العسكرية لدول الساحل على الخصوص وارتقاء قادتها السياسيين في احضان الدول الاستعمارية أعاق المسعى الجزائري واعاق التعاون الإقليمي لـ/استئصال التهديدات التي تواجه دول المنطقة. وما تعيشه المنطقة حاليا من انقلابات عسكرية وحرب بالوكالة ضد الجماعات الإرهابية واقتتال بين الانفصاليين الأزواد والقوات الحكومية المالية يبقى شاهدا على ان الساحل بات موطناً لأخطر النقاط الساخنة والصراعات المسلحة والأزمات المتعددة الأبعاد وهو ما حذرت منه الجزائر قبل وبعد 2011.

هذا التحذير يتوافق الى حد بعيد مع ما جاء في مقال بعنوان "الفوضى القادمة في إفريقيا" للكاتب روبرت جاكسون والمنشور في الدورية الأمريكية Atlantic Monthly ، بأنها تطرح نموذجا للفوضى العارمة حيث

تشهد انهيار لمؤسسات الدولة، وتعاني من الأوبئة والجريمة، وانهيار حكم القانون" (حسن، 2004، صفحة 44)

رغم ذلك مازالت الجزائر تصر على مواصلة المجهودات لتكيف مع التوازنات الإقليمية والدولية للعب دورها المركزي كدولة محورية لتصدير الامن وتعزيز وتوثيق الروابط مع دول الجوار لتجاوز المناورات الجديدة للقوى المنتشرة في الساحل والدول المناوئة لها من اجل فرض نظام إقليمي جديد تحت مسمى مساعدة دولة مالي لاستعادة امنها، لكن الهدف الحقيقي هو سد الفراغ الذي خلفه انسحاب القوات الفرنسية وقوات حفظ السلام الأممية (بوزيدي، 2022)

وقد نجح الأعداء في اقناع السلطة العسكرية الجديدة في مالي التي تفتقد لقدرات سياسية وعسكرية واقتصادية للسيطرة على الوضع الأمني للانخراط في هذه اللعبة القذرة الموجهة لأضعاف الدور الجزائري، فقررت السلطة المالية ضرة عرض الحائط الرصيد التاريخي للعلاقات مع الجزائر الراضية لتواجد قوى غير إقليمية بإلغاء اتفاق المصالحة 2015 الذي رحبت به كل الهيئات الإقليمية والدولية، واتهام الجزائر بالتدخل في شؤونها الداخلية، ناهيك عن استقبال مرتزقة فاغنر وطرد القوات الأممية. مثل هذه القرارات الغير عقلانية سلم الساحل للمخطط الاستعماري الذي يريد ان يجعل من المنطقة حلبة لصراع المصالح لاستنزاف خيراتها.

هذه القرارات لن تنقص من عزيمة الجزائر في مواصلة مسيرتها السلمية، حتى وان كانت ستعرض لقرارات مماثلة من دول افريقية أخرى واستفزازات من كيانات إقليمية او دولية، لكن الشيء المؤكد، ان القسط الأكبر إن لم نقل كامل المسؤولية سوف تتحمله الأنظمة الفاشلة لأنها لم تستخلص العبر منذ قرون خلت، بان الأطماع والتنافس الغربي على المنطقة قائم على حماية المصالح وتعزيز النفوذ على حساب المصالح الوطنية، كما ان العلاقات التي نسجت بين دول الساحل لمعاداة الجزائر، ظنا منهم انها صلبة ومتينة، في حين ان الباطن هزيل وسوف يهيمن عليها خليفة فرنسا في المنطقة في أول فرصة تتاح له.

مخرجات الهشاشة سواء الأمنية (النزاعات المسلحة والانقلابات العسكرية) او الاقتصادية المتجددة او الاجرامية (زيادة نشاط الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة)، حولت المنطقة الى مستنقع عدم الأمن ومصدر للجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية لأوروبا، وهذا ما كانت تصبوا اليه فرنسا خاصة لتمير مشروعها الاستعماري الجديد، فبدأت الحملة بشعارات الوهمية " إفريقيا للأفارقة"، واطلقت الوعود بمساعدة الدول المستقلة لإرساء قواعد الحكم الراشد وادخل الإصلاحات السياسية، وترسيخ القيم الديمقراطية، حسب ما جاء في تصريح للرئيس السابق فرانسوا ميتران 2007، لكن تبين ان الكذب كان سيد الموقف ولم يتحقق شيء، لان الساسة في فرنسا يريدان ابقاءها "محمية"، ويمكن قراءة ذلك في تصريح الرئيس نيكولا ساركوزي خلال مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي-الأوروبي المنعقد بباريس في نوفمبر 2010، "ان البلدان الإفريقية التي تعاني من أزمة بناء الدولة والعجز في إدارة

المؤسسات الرسمية بالإضافة إلى غياب الدولة في تحقيق الاستقرار الأمني وحماية شعبيها من التهديدات غير الدولانية لا يمكن التخلي عليها". الحل الوحيد المتبقي امام الأنظمة لرفع التحدي هو فرض أنفسهم كفواعل يجب التعامل معها على قدم المساواة وفق مبدأ "نحن نريد نفس ما تريدونه"، وأول خطوة هي قطع العلاقة الابوية مع المستعمر القديم كما فعلت الجزائر.

-اشكالية التعاون الإقليمي

قبل خروجه من افريقيا، وضع المستعمر الفرنسي مخطط بعيد المدى تضمن ثلاثة نقاط أولاً: الحرص على تطبيق اتفاق فرنسا-افريقيا الذي اوصى به شارل ديغول والمتضمن إدخال الأفارقة كمنتخبون إلى البرلمان الفرنسي لصناعة نخبة الاستحلاف الممثل الشرعي لفرنسا في المستقبل، تم انجاز المهمة سنة 1946 وامتدت الى ستينات القرن الماضي، تاريخ حصول اغلبية الدول الافريقية على استقلالها، اين بدا جني الثمار بعدما وصلت النخب الموالية الى سدة الحكم ثانياً: لبسط نفوذها وفرض هيمنتها، كان الحضور الفرنسي مباشر من خلال تدخلاته العسكرية في اكثر من دولة وغير مباشر من خلال تخطيطه ورعايته لأكثر من 200 محاولة انقلابية في القارة، ثالثاً: لاحتواء المجالات الاستراتيجية ومنع الزحف نحوها، تم اعتماد مبادرات شراكة وهمية في ابعدها السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية، وتمويل النشاطات الغير مهمة كاجتماعات الاتحاد الأفريقي ومفوضيته (قرن"، 2019)

من تداعيات هذا المخطط الجهنمي: 1-ان الاتحاد الافريقي كمنظمة قارية بتعداد 57 دولة عضوا، قد أخفق في كل الأدوار المنوطة به لتحقيق التكامل الأمني لمواجهة مشكلات القارة الداخلية، اما التحديات الإقليمية والدولية فدرجة القصور وصلت الى نهايتها.

2-الأخطر من ذلك، ان سياسة الولاء في صفوف النخب المتشعبة بثقافة الغرب والمتواجدة على راس المنظمات التابعة للاتحاد الافريقي (المفوضية، مجموعة الأكواس الاقتصادية.... الخ) انحصرت في خدمة مصالحها ومصالح حلفائها في الداخل والخارج، ليبقى القرار الارتجالي لرئيس المفوضية موسى فكي بمنح إسرائيل صفة المراقب في الاتحاد الأفريقي 2021، وموقف مجموعة الأكواس الناقم على دولة مالي بعد طردها للقوات الفرنسية، شاهدين على مدى تحكم الدول الغربية في القرار السيادي.

3-الانقسامات أصبحت مصدر فشل كل خطوة قارية رغم خطورة التهديدات التي تواجهها المنطقة (عدم استقرار سياسي وتفكك الأنظمة)، بسبب كثرة التكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية التي أنشئت كآلية للتعاون لسد حاجيات المنطقة، لكن تداخل الأدوار والمهام وتشابك المصالح دفع بها الى التسبب في تدهور العلاقات بين الدول. فالهدف الذي كانت تصبوا له الشعوب "الإحساس بالأمن" في ظل هذه التجمعات تبخر فلا تكاد ازمة تنتهي الا وتتولد أخرى او يتم اثارها، حتى قيل ان الامن في افريقيا من القضايا القابلة للتغيير والتطور وتتأثر بالمتغيرات الجديدة سواء إقليمية او دولياً.

4-غياب رؤية جماعية واستراتيجية أمنية واضحة لبناء نموذج جديد للتعاون الإقليمي للرد على التحديات والمخاطر التي واكبت النظام الدولي الجديد*، خاصة وان صناع القرار ما زالوا يصرون على الاستنجد

بالطرف الخارجي في إدارة الازمات أكثر من القاري، رغم استياء الكثير من الدول من التواجد العسكري الأجنبي ومطالبتها بالرحيل، مما رجح الكفة لصالح القوى الكبرى لإعادة تموقعها.

5- القارة الافريقية التي أصبحت رهينة للقوى الدولية، قضت على كل المبادرات الهادفة لتفعيل التعاون الافريقي لمجابهة تحديات الامن والاستقرار والتنمية داخل القارة الافريقية وبالأخص في الساحل.

6- الجزائر تحددت كل المخططات الناقمة على القارة، واعادت بعث مقاربة أمنية متكاملة من خلال توظيف القوة الناعمة تحت عنوان "الحلول الافريقية للمشاكل الافريقية" مطالبة بتظافر كافة الجهود الافريقية سواء في إطار ثنائي او متعدد الأطراف والتعاون مع القوى الإقليمية والدولية من منطلق الثقة المتبادلة التي تشجع على حل النزاعات الإقليمية وتنبذ التدخل الاجنبي وترفض استخدام القوة كوسيلة لتحقيق الامن

إذا تصور الجزائر للقضاء على مواطن العطب في المسالة الأمنية في افريقيا، يرتكز أساسا على "القوة الناعمة واحقية التعاون"، وستواصل المسيرة وستثبت بموقفها وستدافع عن مشروعها لغاية إقناع الفواعل على أهمية الحفاظ على الاستقرار والأمن من منظور إقليمي بحث، ولن تمنعها العراقيل والضغوطات من تحقيق مضامين هذه المقاربة.

في الأخير، يجب توضيح، مسألة مهمة، ان ما تشهده الحدود الجزائرية من اضطرابات قد يكون له انعكاسات سلبية على الامن الوطني، لذا يجب على صانع القرار استباق الاحداث والاستعداد للمرحلة القادمة بتعبئة كل القدرات للحفاظ على التوازن الاستراتيجي مع الدول الحاضرة في المنطقة (روسيا، الصين، الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا)، على كافة الأصعدة الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية وفي مختلف الملفات الإقليمية والدولية، بما يضمن مصالحنا في العمق الافريقي.

الخاتمة

من خلال عملية التحليل لمختلف المعطيات المتصلة بالموضوع، توصلنا الى نتيجة أولى: ان الجزائر بخبرتها الطويلة في تسوية الصراعات بالطرق السلمية، لم تهتز للمتغيرات التي واكبت نهاية الحرب الباردة في القارة الافريقية والدول العربية، رغم خطورة التهديدات القديمة والجديدة (التدخلات العسكرية، النزاعات، الحروب الأهلية تهديدات إرهابية.... إلخ)، بل اعادت تفعيل احدى أدوات القوة اللينة (الالة الدبلوماسية) في المجالات السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الثقافية والدينية، للمساهمة في إحلال السلم والامن خاصة في المناطق التي تشكل عمقها الاستراتيجي.

النتيجة الثانية: ان ما انجزته الجزائر لحد الان (حل العديد من النزاعات الداخلية اين كان مضمونها)، من خلال توظيفها للقوة الناعمة، يثبت بالدليل المادي، ان استعمال القوة الصلبة لتسوية الازمات القطرية ما اله الفشل، (العراق، اليمن، ليبيا، سوريا)، وما تحقق في الداخل يمكن اسقاطه في الخارج

لحل النزاعات الدولية، خاصة وان نهاية الحروب التقليدية وما تبعها من تطور تكنولوجي وانفتاح الشعوب على بعضها ألغى كل مبررات لإعادة بعث القوة الصلبة خارج حدود الدولة الوطنية.

النتيجة الثالثة: رغم العراقيل لتغيب دورها المحوري والإقليمي ورغم تحالف أنظمة عميلة، إلا ان الجزائر التي لم يكن لها اطماع توسعية، بقدر ما كان يهيمها امن المنطقة، استطاعت بفضل مقاربتها السلمية ان تفرض وجهة نظرها، وان حققت الهدف ولو بنسبة ضئيلة، فسيبقى من أولوياتها خلال العقود القادمة، ما يعزز هذه القناعة، ان ثقل وجوه المقتراح الأمني خارج القوة الصلبة تضمن عدة جوانب: استراتيجي: اين استطاعت الجزائر ان تخلق توازنات مع كل القوى المشاركة في عملية بناء السلم في المنطقة، إصلاحي: وتمكنت الجزائر الى تقرب وجهات النظر بين المتصارعين على غرار اتفاق 2015 بين الحكومة المالية والأزواد، تشاركي: أهمية العمل الجماعي لاحتواء الازمة، تجسد في مبادرة النيباد، التي اثبتت من خلالها الجزائر ان الدول الإفريقية اذا تعاونت فيما بينها خارج مظلة الخارج، ستسقل في قراراتها الاستراتيجية.

النتيجة الرابعة: ان ما طرحه الجزائر من مبادرات لتحقيق الامن والاستقرار ليس ضربا من الخيال، وانما نابع من قوة ادراكها ومعرفتها العملية لحجم وخطورة التهديدات الأمنية، درس استخلصته من تجربتها الأليمة (العشرية السوداء) وارادت تصديره حتى تستفيد منه دول القارة الافريقية عامة ودول الساحل خاصة التي لم تنعم بالأمن منذ حصولها على الاستقلال.

النتيجة الخامسة: تصميم الجزائر على نهج السلمية وجد ضالته في الدراسات الاكاديمية بصفة عامة والاتجاهات الفكرية بصفة خاصة التي اعترفت بفعالية القوة الناعمة في إدارة المخاطر والتهديدات وحل النزاعات والوقاية منها حتى في زمن الحرب، الدليل ان المنظرين والمراكز البحثية في الولايات المتحدة الامريكية طالبوا الحكومة بإعادة النظر في الدور الذي تلعبه الادوات التقليدية (القوة الصلبة) لتحقيق اهداف سياستها الخارجية.

النتيجة السادسة: استقلالية القرار الاستراتيجي بالنسبة للجزائر، يعتبر بمثابة الوقود الذي جعلها تجتهد في الميدان وترمي بكل قدراتها المادية والبشرية لتخطي كل العراقيل من أجل استقرار المنطقة، وهذا ما اكسبها التأييد والدعم من طرف العديد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لمواصلة المسيرة لتجاوز الجدل الحاصل في افريقيا حول مسألة بناء السلم، وكأن القارة تشكل استثناء في البناء الفكري لمستقبل الازمة الامنية وتأثيرها على السلم والأمن الدوليين.

التوصيات

1- في ظلّ المتغيرات الصعبة التي تعيشها المنطقة والقارة الإفريقية، خاصة مع تشابك وتعقد التهديدات المحيطة إقليمياً، فان الجزائر لم تقطع الامل لبسط نظام الأمن الإقليمي في إفريقيا لاستعادة السلم وتحقيق المصالح القومية، لذلك فهي تواصل مساعيها لدى الدول من اجل الاحتكام للمقاربة العقلانية والبحث عن الفرص التي قد يكون لها الأثر للخروج من الازمة.

2- لم يبق أمام قادة الدول الإفريقية الا خيار واحد لتخطي اخطار الوضع الراهن، والتكيف مع التوجهات الجديدة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار، وعليه يجب العمل على جبهتين:

***الجبهة الأولى:**

-وضع المسألة الامنية ضمن أولوياتهم واعتماد القوة الناعمة كبديل للقوة الصلبة وتعزيز أدواتها لأحداث التغيير المطلوب لغاية الوصول إلى ما يراد إنجازه.

-العمل على بلورة رؤية مستقبلية مشتركة على مستوى (الاتحاد الإفريقي) تشمل من جهة صياغة مقاربات أمنية شاملة تجند لها كل الطاقات للقضاء على الظواهر الاجرامية، في نفس الوقت تتخذ جميع الإجراءات للقضاء على مسببات الوضع الذي الت اليه القارة.

-الحضور الدائم في الأوساط الشعبية واعتماد لغة التشاور، والتوعية البعيدة عن التفرقة والاستنجاد بكل الوسائل المادية والبشرية (جمعيات المجتمع المدني، شيوخ الزوايا واعيان القبائل) التي تمكن الشعوب من الوقوف الى جانب الحكومة لتحقيق الصالح العام.

***الجبهة الثانية:**

-لتطوير العلاقات الاقتصادية، بجب تجسيد ما جاء في اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية لتعزيز التعاون الافريقي الذي سيوفر فرصة تبادل الخبرات بين الدول والاستفادة من المشاريع الاستثمارية الموجهة لسد حاجيات المجتمع الضرورية (التعليم، الصحة، الغذاء، إلخ).

-تدعيم كل المبادرات لمرافقة برنامج التنمية المستدامة الاممي آفاق 2030 والمبادرات التكميلية اجندة 2063، اما فيما يتعلق بالشراكة مع الجهات الغربية في هذا الإطار، فيجب إعادة النظر في كل الإجراءات بما يضمن المعاملة العادلة، على سبيل المثال: الغاء الشروط التعجيزية لمنح قروض او مساعدات وتوجيهها مباشرة لتمويل المجالات الحيوية.

-اذا كانت الدول الغربية تحتكم إلى قاعدة "أي تحرك خارجي هدفه تحصيل اقتصادي"، فيجب تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل الذي يتضمن حضور رجال الأعمال الى الميدان وتجسيد المشاريع الاستثمارية المتفق عليها.

قائمة المراجع

الكتب

*جوزيف ناي، "هل انتهى القرن الأميري"، المجلد الأول، ترجمة محمد إبراهيم عبد الله، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، 2016.

- *جوزيف ناي، "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.
- *جوزيف ناي، "مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي وحدها"، ترجمة د. محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003.
- *د محمد حمدان، "القوة الناعمة وإدارة الصراع عن بعد"، مركز حمراي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 2013.
- *علي جلال معوض، "مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية"، مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية مصر، 2019.
- *د.ليوشين لو، "ديبلوماسية القوة الناعمة مفتاح لفهم العلاقات الصينية العربية"، وزارة الثقافة، المملكة الأردنية الهاشمية، 2018.
- *علي حرب، "ثورات القوة الناعمة في العالم العربي"، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2011.
- *دانيال إف روند، "الحتمية الأمريكية: استعادة القيادة العالمية من خلال القوة الناعمة"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، 2023.02.15.

الرسائل الجامعية

- *مخلوف وديع، "توظيف القوة الناعمة في السياسات الخارجية للقوى الصاعدة: دراسة حالة الهند"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قالمة، 2022.
- *بولحسن حمزة، "مبادرات التنمية في إفريقيا: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" نيباد" نموذجاً، أطروحة دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2013.
- *إنعام عبد الكريم أبو نور، "مفهوم الأمن الانساني في حقل نظريات العلاقات الدولية: مقارنة معرفية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأزهر، 2013.
- *مصطفى محمد العبيدي، "توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2014.
- *باسم خليل خضر، "أثر التحول من مفهوم القوة على العلاقات الدولية"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2014.

الدراسات العلمية

- *أ.د وليد عبد الحى، "تقدير موقف استراتيجي: آفاق السياسة الجزائرية بين التغير والتكيف"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، بيروت، 2020.
- *سعاد ابوليلة، "دورة القوة ديناميكيات الانفعال من الصلبة الى الناعمة الى الافتراضية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، المجلد 47، غزة، فلسطين، 2012.
- *ولد أعمار محمد سالم، "الأطراف المتنافسة وإستراتيجيتها المختلفة"، مركز إفريقيا للدراسات والخدمات الإعلامية، موريطانيا 2021.
- *حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: الأسباب والأنماط وفاق المستقبل"، مجلة قراءات إفريقية، عدد 1، أكتوبر 2004.
- *فريد ميليش، "القوة وأهميتها في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 63، العدد 6، 2014.
- *ليلى مداني، "منطق القوة في العلاقات الدولية والانقلاب القيمي في النظام الدولي من خلال الممارسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، مقال منشور في مجلة فكر ومجتمع، 2014، العدد 20.
- *محمد عمران أبو القاسم، "ليبيا في مدار الصراع الدولي"، مركز الدراسات الاستراتيجية، تونس ديسمبر 2018.
- *بنجامين نيكلز، "دور الجزائر في الأمن الإفريقي"، مؤسسة كارنيغي، 03 أبريل 2014، الموقع الإلكتروني carnegieendowment.org ، تاريخ التصفح 2024.08.25.

المقالات

- *عثمان لحياني، "اتفاق بين الجزائر والنيجر حول ترحيل طوعي للمهاجرين"، مقال منشور بتاريخ 22 افريل 2024 في الموقع الالكتروني www.alaraby.co.uk.
- *محمد المنشاوي، "ابن بار للمحافظين الجدد وعراب حروب أميركا التي لا تنتهي في الشرق الأوسط الموت يغيب دونالد رامسفيلد"، مقال منشور بتاريخ 2012.07.01، بالموقع الإلكتروني www.aljazeera.net/politics/2021 . تاريخ التصفح 2024.08.01.

- *أمينة داودي، "الجزائر ترسل مساعدات غذائية و400 ألف جرعة من لقاح سينوفاك إلى مالي"، النهار أونلاين، 2022.01.24، الرابط الإلكتروني: bit.ly/3K3iBXI، تاريخ التصفح 2024.07.05.
- *رضا شتوف، "الجزائر تستحدث مناصب مبعوثين خاصين لدعم نشاطها الدبلوماسي"، مقال منشور بتاريخ 2021.09.05، الموقع الإلكتروني: www.alquds.co.uk، تاريخ التصفح 2024.07.18.
- *ويندي ويليامز، "توجهات الهجرة الإفريقية الواجب مراقبتها في عام ٢٠٢٤"، مقال منشور بتاريخ 2024.01.24، بالموقع الإلكتروني www.africacenter.org/experts، تاريخ التصفح 2024.05.01.
- *يحيى بوزيدي، "السياسة الخارجية الجزائرية.. تغيير تحت إكراهات بيئة مضطربة"، تاريخ النشر 2022.08.25، الموقع الإلكتروني www.aljoun.org/ar/pages/topics/algerian_foreign_policy، تاريخ التصفح 2024.06.20.
- *عمار قردود، "الجزائر تستثمر في الدبلوماسية الدنية"، أفريقيا نيوز 2022.09.21، الموقع الإلكتروني: <https://africanews.dz>، تاريخ التصفح 2024.05.05.
- *عائد عميرة، "فرانس أفريك: كيف تنهب فرنسا خبرات إفريقيا منذ أكثر من نصف قرن"، تاريخ النشر 2019.01.08، الموقع الإلكتروني ن. بوست، تاريخ التصفح 2024.05.05.

المجلات

- *حوار وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب مع مجلة الجيش، "تعاون الجزائر مع البلدان الإفريقية الأخرى يعزز مكانتها كمركز إقليمي للطاقة"، منشور على صفحة وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 2024.02.12.

الندوات الرسمية

- *الندوة التاسعة رفيعة المستوى حول السلم والأمن في إفريقيا المنعقدة بتاريخ 2022.12.07 بوهان، الموقع الإلكتروني www.aps.dz، تاريخ التصفح 2024.02.06.
- *النص الكامل لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه إفريقيا 2018-2022، الموقع الإلكتروني white house.gov، تاريخ التصفح 2024.03.25.

Livres en Anglais

- *Abdelkader Abderrahmane, "Understanding Algeria's Foreign Policy in the Sahel, in The Politics of Algeria: Domestic Issues and International Relations ", ed. Yahia Zoubir, New York, USA, Routledge, 2020.
- *McClory, Jonathan, "The New Persuaders II. A 2011 Global Ranking of Soft Power". Institute for Government, London, January 2011.
- *Jan-Phillip N E Wagner, "The Effectiveness of Soft & Hard Power in Contemporary international Relations", E-International Relations May 14-2014.

Articles en Anglais

- *Niculae Tabarcia, "Power Relations between Realism and Neo Realism in Hans Morgenthau's and Kenneth Walt's Visions", Strategie Impact, N° 4, APRIL 2009
- *Pagani Fabrizio, Peer Review, "a tool for cooperation and change, Organization of Economic Cooperation and Development". September, 2002.
- *Nye, J.S, "Soft power: the evolution of a concept", Journal of Political Power, Fev.2021.
- *Barthhelemy Coumont, "Soft Power Debates in China", Academic Forstghts, N13, January-june 2015.
- *Robert A. Mortimer, "The Algerian Revolution in Search of the African Revolution", The Journal of Modern African Studies 8, no. 3 1970, www.jstor.org/stable/158849. date de consultation 08.08.2024.
- *Francis Ghiles, "Algeria out of the Picture in the Libyan Crisis and for a Reason", The Arab Weekly, 25/6/2020, www.thearabweekly.com, date de consultation 01.09.2024.

Articles en Français

- *Lebouef Aline, "la compétition stratégique en Afrique : approches Militaires Américaine, Chinoise et Russe", IFRI, Aout 2019.
- *Sihe Djebbi, "les complexes conflictuels régionaux" France, Irsem n°5, mai 2020.
- *Thomas Serres, "The Malian crisis seen from Algeria, " Jadaliyya, 19 April 2012. www.jadaliyya.com, date de consultation 08.08.2024.

***Simone Malz Coetser**, "Zone de Libre-Echange Continentale Africaine : Perspectives pour les Exportateurs", Switzerland, Global Entreprise, August 6, 2019, www.s-ge.com, date de consultation 25.07.2024.

Communiqué

***Union Africaine** "AGENDA 2063, "L'Afrique que nous voulons". Deuxième Edition, Aout 2014.

***Union Africaine** "Conclusions de la troisième réunion du groupe international de contact pour la Libye" (GICL). Avril, 2015.